الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

القطب الجامعي القليعة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

العنوان:

إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية - نظام التقييم CAMELS-

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

إعداد الطالب:

سالمي أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

د. إلياس بن خدة

مكان التربص: بنك البركة الجزائري _مديرية المخاطر_ بن عكنون

فترة التربص: من 2022/03/06 **إلى**2022/04/07

السنة الجامعية: 2021_2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

القطب الجامعي القليعة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة ومالية

العنوان:

إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية
- نظام التقييم CAMELS-

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

إعداد الطالب:

سالمي أيوب

تحت إشراف الأستاذ:

د. إلياس بن خدة

مكان التربص: بنك البركة الجزائري _مديرية المخاطر_ بن عكنون

فترة التربص: من 2022/03/06 **إلى**2022/04/07

السنة الجامعية: 2021_2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سائلين إياه أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزدنا علما، وندعوه عز وجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضى في الدنيا والآخرة.

أتوجه بالشكر وأسمى عبارات الإمتنان و العرفان إلى أستاذي الفاضل:

" إلياس بن خدة "

على إشرافه على هذا العمل وعلى كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات علمية ومنهجية جزاه الله كل الخير

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر السيد سيد أحمد بن عمروش والذي ساعدني كثيرا في الحصول على المعلومات الضرورية وكان له فضل كبير في إتمام الجانب التطبيقي.

هذا ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم المشاركة في تقييم هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستساهم في تصويب العمل وإثرائه.

إهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض

أبي المحترم

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم.

أمي الموقَّرة

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

إخوتي الأعزاء

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: نظرة المصارف الإسلامية للمخاطر والازمات المصرفية.....**1**

مقدمة الفصل: **2**

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك الإسلامية.....**3**

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية.....**3**

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.....**6**

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية.....**8**

المبحث الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية والأزمات المصرفية.....**12**

المطلب الأول: مخاطر المصارف الإسلامية.....**12**

المطلب الثاني: الأزمات المصرفية..... **18**

المطلب الثالث: سياسات تجنب الأزمات المصرفية.....**21**

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي والسلامة المصرفية.....**22**

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي..... **22**

المطلب الثاني: شروط تحقيق الاستقرار المالي ودور القطاع المصرفي في تعزيزه.....**23**

المطلب الثالث: مفهوم السلامة المصرفية وعلاقتها مع الاستقرار المالي.....**25**

خلاصة الفصل **27**

الفصل الثاني: أساليب إدارة المخاطر **28**

مقدمة الفصل **29**

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية.....**30**

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.....**30**

المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة المخاطر..... **31**

المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل..... **33**

المبحث الثاني: نظم الإنذار المبكر (Early Warning System EWS)..... **35**

المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظم الإنذار المبكر.....**35**

المطلب الثاني: النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية وعلى تحليل النسب المالية.....**38**

المطلب الثالث: النظم المعتمدة على التقييم الشامل للمخاطر وعلى النماذج الإحصائية.....**39**

المبحث الثالث: نظام التقييم CAMELS.....**40**

المطلب الأول: مدخل الى نظام CAMELS.....**40**

المطلب ثاني: مقومات نظام CAMELS **44**

المطلب الثالث: مميزات وعيوب CAMELS **53**

خلاصة الفصل **55**

الفصل الثالث: تطبيق نظام التقييم CAMELS على بنك البركة الجزائري.....**56**

مقدمة الفصل **57**

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري.....**58**

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة الجزائري.....**58**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمبادئ التي يقوم عليها لبنك البركة الجزائري.....**59**

المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام قسم مخاطر السيولة والتشغيل..... **63**

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري.....**65**

المطلب الأول: تعريف مديرية إدارة المخاطر بيك البركة الجزائري.....**65**

المطلب الثاني: مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر وقسم مخاطر الائتمان..... **66**

المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام قسم مخاطر السيولة والتشغيل..... **67**

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات نظامCAMELS لبنك البركة الجزائري..... **68**

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول..... **68**

المطلب ثاني: تحليل جودة الإدارة والربحية..... **72**

المطلب الثالث: تحليل السيولة وحساسية لمخاطر السوق..... **76**

خلاصة الفصل..... **81**

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	**14**
الجدول رقم (1-2)	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	**15**
الجدول رقم (1-3)	مؤشرات قياس مخاطر رأس المال	**16**
الجدول رقم (2-1)	النماذج التقييم والإنذار المبكر للمخاطر	**36**
الجدول رقم (2-2)	تصنيف البنوك وفق نظام CAMELS	**42**
الجدول رقم (3-1)	تصنيف كفاية رأس المال البنك وفق نظام CAMELS	**68**
الجدول رقم (3-2)	تحليل وتصنيف كفاية راس المال	**69**
الجدول رقم (3-3)	تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام CAMELS	**70**
الجدول رقم (3-4)	تحليل وتصنيف جودة الأصول	**71**
الجدول رقم (3-5)	تحليل وتصنيف جودة الأصول	**72**
الجدول رقم (3-6)	تصنيف إدارة البنك وفق نظام CAMELS	**73**
الجدول رقم (3-7)	تحليل وتصنيف جودة الإدارة	**73**
الجدول رقم (3-8)	تصنيف ربحية البنك وفق نظام CAMELS	**75**
الجدول رقم (3-9)	تحليل وتصنيف الربحية	**75**
الجدول رقم (3-10)	تصنيف السيولة البنك وفق نظام CAMELS	**77**
الجدول رقم (3-11)	تحليل وتصنيف السيولة	**77**
الجدول رقم (3-12)	تحليل وتصنيف حساسية لمخاطر السوق	**79**
الجدول رقم (3-13)	تحليل وتصنيف حساسية لمخاطر السوق	**80**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	عملية إدارة المخاطر	36
الشكل رقم (3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	68
الشكل رقم (3-2)	أقسام مديرية إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري	69

مقدمة

تشكل البنوك حجر الأساس في اقتصاد الدول المتقدمة و النامية على حد السواء ، فهي تقوم بالربط بين وحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي و وحدات الاقتصادية صاحبة العجز مما يجعلها تلعب دورا هاما في تنمية و تطوير التمويل و الاستثمار ، و البنوك الإسلامية شأنها شأن باقي البنوك تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ألا أنها تسعى إلى تحقيق رضى عقائدي فيما يتعلق بتعاملات الاقتصادية للمجتمعات ذات العقيدة الإسلامية مما جعلها تتبنى فلسفة عمل بنك ي ذات طبيعة مميزة قائمة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ألا أن هذا التميز لم يجعلها في غنى عن المخاطر بل بالعكس تماما انما اكسبها مخاطر إضافية بسبب استخدامها لصيغ تمويليه ، فكان لابد من البحث عن مؤشرات و أنظمة للكشف عن نقاط الضعف و القوة في أدائها و معرفة درجة تصنيفه و هذا للحد من حدة هذه المخاطر ولتفادي الوقوع في الأزمات المصرفية و لتحقيق مبدأ السلامة المصرفية.

نتيجة لذلك تعد السلامة المصرفية الغاية التي ينبغي على كل مصرف الوصول إليها، وتحقيق مبدأ السلامة يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة عالية، والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة، والاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة.

وعلى هذا أصبح من الضروري التأكيد على الاستقرار المالي الجزئي و ذلك من خلال إلقاء الضوء على ما يعرف بمخاطر تفشي الأزمات المصرفية ، وتزامنا مع تطور و تفاقم مخاطر الازمات المصرفية بدأ التفكير في البحث في آليات لمواجهة تلك المخاطر بوضع قواعد آمنة وآليات لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، من هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية التي تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين و كذلك حماية المستهلكين، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار المالي الجزئي و الكلي و على درجة تنافسيته، و نتيجة لهذا التطور الذي أصبح على درجة كبيرة من التعقيد، فإنه يستلزم على المؤسسات المصرفية التغيير في أساليب إدارة المخاطر حتي تكون في مأمن من الأزمات المالية بقدر الإمكان.

ومن أجل ذلك، وفي سبيل تحقيق السلامة المصرفية وارساء الاستقرار المالي على المستوى الجزئي والكلي، تعمل المصارف على استخدام أساليب وأدوات إدارة المخاطر والمتمثلة في مؤشرات الإنذار المبكر التي تتسم بالقدرة التنبئية للكشف عن الأزمات في وقت مبكر قبل وقوعها و تساعد على الكشف عن نقاط الضعف و الانحرافات في أداء البنوك، مما يسمح في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها مما يؤدي إلى دعم أخذ الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية منها، هناك عدة مؤشرات للإنذار المبكر تستخدم كأداة من أدوات إدارة المخاطر و لقياس السلامة المصرفية، إذ تستخدم هذه مؤشرات لتقييم أداء

المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر، فمن أهمها نظام التقييم CAMELS ، والذي يعتمد على مجموعة مؤشرات جزئية تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت هذه المعايير وذلك بسبب الانهيارات المصرفية العديدة التي تعرضت الها.

إشكالية الدراسة:

باعتبار بنوك الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية وتشهد نموا متسارعا في السنوات الأخيرة يجعلها عرضة للأزمات، يجب عليها أن تعتمد نظم إنذار مبكر تساعدها على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، تحقيق السلامة المصرفية وارساء الاستقرار المالي.

استنادا إلى ما سبق، يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم نظام التقييم CAMELS في تحقيق السلامة المالية في المصارف الإسلامية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بنظام التقييم CAMELS وماهي مختلف المحاور والمؤشرات التي يقوم عليها ؟
- ما مدى مساهمة نظام التقييم CAMELS في إرساء الاستقرار المالي؟
- ما مدى ملائمة نظام التقييم CAMELS في تقييم المصارف الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

- **الفرضية الرئيسية 1:** يساعد نظام التقييم CAMELS على الوقوف على حقيقة الأداء الفعلي للمصارف الإسلامية ومعرفة السلامة المالية وإرساء الاستقرار المالي الجزئي و الكلي.

- **الفرضية الرئيسية 2:** يعتبر نظام التقييم CAMELS من أهم أدوات إدارة المخاطر المصارف الإسلامية لقدرته على إعطاء نتائج يمكن من خلالها اتخاذ الإجراءات الازمة والاحترازية لتجنب الازمات المصرفية.

وعن هذه الفرضية يمكن صياغة عدة فرضيات فرعية هي:

- يمتلك بنك البركة الجزائري كفاية رأس مال يجعله قادر على امتصاص الخسائر المتوقعة.
- تتميز الأصول التي يملكها بنك البركة الجزائري بالجودة.

- يمتلك بنك البركة الجزائري طاقم إداري ذو كفاءة في ممارسة مهامه بطريقة آمنة وسليمة.
- لا يحقق بنك البركة الجزائري ربحية كافية من أجل استقرارية البنك وسلامته.
- يحقق بنك البركة الجزائري وفرة في السيولة تمكنه من تحقيق التوازن بين التوظيف والاحتفاظ.
- وجود حالة قوة تسود البنك وفقا للحساسية تجاه مخاطر السوق.

أهمية الدراسة:

إن الإطار الذي سنستعرضه و المتمثل في تحقيق السلامة الصرفية و إرساء الاستقرار المالي والحفاظ عليه، يرتبط على نحو وثيق بالعناصر التحليلية المتعلقة بالسياسات الاحترازية التي تسمح لصناع القرار وواضعي السياسات إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحد من وقوع المخاطر و الازمات المصرفية، و يمكن عرض أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم السلامة المالية في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية ويسعى هذا الإطار إلى تحليل مؤشرات الصلابة المتعارف عليها والتي تستند إليه العديد من أطر السياسات القائمة.
- إثراء المعرفة العلمية في مجال تطوير إطار عملي مقترح يعتمد على أفضل الممارسات المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية.

أهداف الدراسة:

- ❖ إمكانية تحديد وكشف مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل أن تؤدي إلى تصحيحات اقتصادية أو مشاكل داخل المصارف أو حالات توقف في البنية التحتية المالية وهذا من خلال تحليل آليات إدارة المخاطر ورصد مؤشرات الاستقرار المالي.
- ❖ توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الأزمات المالية وما لها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي العالمي ككل.
- ❖ دراسة نظام التقييم CAMELS وابراز أهميته في تقييم البنوك الإسلامية وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداءها في وقت مبكر وكذا لإظهار الجوانب الإيجابية في ادائها، ومحاولة تعزيزها.

أسباب اختيار الدراسة:

- اهتمام الطالب بالمواضيع الصيرفة الإسلامية.
- قلة الدراسات النظرية والتطبيقية حول هذا الموضوع.
- الحداثة النسبية للموضوع محل الدراسة، حيث إدارة مخاطر المصرفية وخاصة الإسلامية باستخدام نظام التقييم CAMELS لا يزال في مراحله التمهيدية في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.
- إن هذا الموضوع جدير بالبحث خاصة وأن البنوك الإسلامية في حاجة ماسة وضرورية إلى دراسات تطبيقية تستكشف واقعها العملي وتقييم أدائها باستخدام نظام التقييم CAMELS، ومن ثم الوصول إلى الحلول والإجراءات المناسبة لزيادة كفاءتها وتنافسيتها على مستوى القطاع المصرفي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية لدراسة: تنحصر دراستنا حول نظام التقييم CAMELS كأداة لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية والمحافظة على سلامتها.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة: يقتصر الجانب التطبيقي على دراسة حالة بنك البركة الجزائري ما بين 2018 و2020.

المنهج المتبع:

من اجل دراسة اشكالية موضوع بحثنا والاجابة على الاسئلة المطروحة واثبات او نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعين علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي في وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث.

كما قمنا باستعمال منهج دراسة حالة من اجل اسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي وهذا من خلال تدعيم الجزء النظري من الدراسة بجزء تطبيقي يتمثل في دراسة حالة بنك البركة الجزائري وتسليط الضوء على استخدام نظام التقييم CAMELS كأداء لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والمحافظة على سلامتها.

خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية ومناقشة صحة الفرضيات، تم تناول الموضوع في ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، والتي كان تقسيمها كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل اهم الجوانب النظرية للبنوك الإسلامية وللمخاطر والأزمات المصرفية التي تواجهها، كما قمنا بأخذ نظرة على فكرة الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

الفصل الثاني: يعد هذا الفصل امتدادا لما جاء في الفصل الأول حيث تطرقنا إلى إدارة المخاطر المصرفية، ثم قمنا بالتركيز على نظم الإنذار المبكر كأداة من أدوات إدارة المخاطر، ومن ثم قمنا بعرض نظام التقييم CAMELS .

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي، حيث قمنا بتطبيق نظام التقييم CAMELS عل بنك البركة الجزائري لتحليل المحاور الست لهذا النظام والوصول إلى نتائج و حل لفرضيات الدراسة.

صعوبات الدراسة:

وكأي بحث من البحوث تواجهه مجموعة من الصعوبات، ولعل أهمها:

- صعوبة تحديد البيانات الصحيحة من مجموعة البيانات المتوفرة الخاصة بالقوائم المالية.
- نقص البيانات التي تساعد في حساب مؤشرات خاصة نظام التقييم CAMELS.
- ندرة المراجع التي تناولت نظم التقييم المصرفية، خاصة نظام التقييم CAMELS.
- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث وذلك لعدم تطبيق بنك البركة الجزائري لهذا النظام.

الفصل الأول

نظرة المصارف الإسلامية للمخاطر والازمات المصرفية

مقدمة الفصل:

ترتكز سلامة الاقتصاد الوطني لأي بلد وفعالية سياسته النقدية على مدى سلامة قطاع المالي وبالأخص القطاع المصرفي، حيث أن وجود قطاع مصرفي متطور وفعال وعلى درجة عالية من المرونة وله القدرة على التجديد والابتكار يعد شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي.

تعتبر البنوك من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات التي تقدمها والتي تمثل أحد أهم الوسائل اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية، فقد لعبت دورا محوريا فعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتناز، ورغم استحالة إقامة اقتصاد بلا بنوك إلا أنه لا يمكننا تجاهل حقيقة إن هذه البنوك لا تتوافق مع الشريعة التي جاء بها نبينا الكريم صلى الله عليه و سلم ، لذا كان لابد من البحث عن بديل شرعي لتلبية الحاجات الاقتصادية وفقا لشريعة الإسلامية ، وعلى هذا الأساس نشأت فكرة البنوك الإسلامية لتفرض نفسها كبديل شرعي للبنوك التقليدية ونموذجا يقتدى به لفائدة المجتمعات الإسلامية والعالم أجمع، حيث تعمل هذه البنوك بمكانيزمات خاصة تميزها عن غيرها مرتكزة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أثناء قيامها بدورها في الوساطة المالية، و يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر.

انطلاقا مما سبق فإن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نظرة شاملة حول البنوك الإسلامية وآليات عملها والتعرف على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة ثم التطرق الى الأزمات، ومن ثم إعطاء نظرة شاملة حول الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك الإسلامية

لقد شهدت البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورا وتوسعا رهيبا، وقفزة نوعية فريدة من نوعها رغم قصر عمرها على الساحة المالية العالمية، وحققت نتائج باهرة وانتشارا كبيرا على نطاق واسع، بحيث أصبحت مطلوبة على المستوى العالمي وهذا في ظرف زمني قياسي جد.

المطلب الأول: ونشأة وتعريف البنوك الإسلامية

من خلال هذا الجزء سوف نحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولت البنوك الإسلامية، كما سوف نتطرق إلى الجانب التاريخي والظروف التي نشأت فيها.

1. نشأة البنوك الإسلامية

الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلا إحياء لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى، والذي هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية ذاتها، فالصيرفة الإسلامية نظام عقائدي ومنظومة حياة لها جذورها في التاريخ وفي النفوس على حد سواء، ولذلك لم يكن غريبا لنا أن نلحظ هذا الانتشار السريع للعمل المصرفي الإسلامي.

إن ظهور المصارف الإسلامية كان منذ الثلاثينات من القرن العشرين حيث بدأ التفكير بالمصارف والأعمال المصرفية من منظور الفكر الإسلامي ومنه كانت أولى المحاولات الإنشاء المصارف الإسلامية في إحدى المناطق الريفية في دولة باكستان وذلك من خلال القيام بإنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من ميسوري الحال وإقراضها إلى الفلاحين والمزارعين المحتاجين للأموال وذلك بدون فوائد، وكانت هذه المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.

لكن أول تجربة عملية البديل مصرفي لا ربوي فهي تجربة "بنوك الادخار المحلية "بمركز ميت غمر، محافظة الدقهلية، بجمهورية مصر عام 1963م، والتي أشرف عليها الدكتور أحمد النجار، وبالرغم من محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح جدوى العمل المصرفي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية، ولأسباب سياسية أساسا، لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار، وتمت تصفيتها وانتقال أصولها إلى البنوك الربوية القائمة في عام 1967م. وبالرغم من عدم نجاح التجربتين السابقتين بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المسلمين في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وبدأت في الانتشار ليس فقط في العالم الإسلامي وإنما أيضا خارجه، حيث جاءت هذه المصارف لتقدم خدمات

بديلة عن تلك التي تقدمها المصارف التقليدية، كما أنها أصبحت تلعب دورا مهما في جذب التدفقات النقدية من جهة وتمويل احتياجات القطاعات من جهة ثانية، وبذلك احتلت مركزا حيويا ومهما في النظام الاقتصادي لعدة دول في العالم.[1]

ففي مصر عام 1971 كان أول ظهور لبنك إسلامي حديث وهو "بنك ناصر الاجتماعي "وهو مؤسسة عمومية 100% تعمل خارج نطاق سلطة البنك المركزي ومراقبته، وتبعه في مصر بنوك إسلامية أخرى مثل "بنك فيصل الإسلامي "الذي باشر أعماله في 1979م، وهو بنك استثماري يعمل بالمشاركة ويخضع لرقابة شرعية من فتاوى وقرارات.

كما عرفت بلدان الخليج العربي انتشارا واسعة للبنوك الإسلامية، وذلك على خلفية تحسن اقتصاداتها بفضل زيادة مداخلها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فأنشأ بنك "دبي الإسلامي" سنة 1975م في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو أول بنك تجاري إسلامي خاص في حركة البنوك الحديثة ، وفي الكويت كانت سنة 1977م سنة أول ظهور المؤسسة مالية إسلامية وهي "بيت التمويل الكويتي"، أما في دولة البحرين فقد ظهر "بنك البحرين الإسلامي" في نوفمبر 1979م، وفي جويلية 1983م تأسس "بنك فيصل الإسلامي البحريني" ، ثم توالى إنشاء هذه البنوك في الدول الإسلامية والغربية بعد ذلك، كما أنه يوجد العديد من المصارف الإسلامية حديثة النشأة وكذلك الفروع التابعة للمصارف غير الإسلامية والتي ترغب في كسب شريحة تسويقية والحفاظ على عملائها من الانتقال إلى المصارف الإسلامية الجديدة.[2]

وفي الجزائر كانت بداية التجربة بتأسيس "بنك البركة الجزائري" سنة 1990م وذلك بعد الإصلاح الذي عرفه القطاع المصرفي في سنة 1990م. وهو بنك تم إنشاءه بين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" الحكومي وشركة "دله البركة القابضة الدولية" (شركة سعودية مقرها البحرين) بنسبة 50 % لكل منهما، ولم يشهد القطاع المصرفي إنشاء أي بنك إسلامي أخر سوى "بنك السلام الجزائر" (مقره الإمارات العربية المتحدة) وذلك في سنة 2008م.

2. تعريف البنوك الإسلامية

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالبنوك الإسلامية، لكن وفي أغلبها ومعظمها يرتكز على جانب الوظيفة، وأهم هذه التعاريف نجد:

[1] د. محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م، ص 97.
[2] محمد بوجلال، "البنوك الإسلامية، مفهومها، نشاءتها، تطورها، نشاطها"، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990م، ص 46.

- **التعريف الأول:** جاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وذلك في الفقرة الأولى من المادة الخامسة، "هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون نشاطها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[1]
- **التعريف الثاني:** هي مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية.[2]
- **التعريف الثالث:** هي مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من الفائدة، عن طريق المضاربة، المشاركة، المتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تتضمن التنمية والاستقرار[3].

ومهما تباينت التعاريف السابقة للبنك الإسلامي من الناحية اللفظية، فإنها تتفق جمعيها على أن أهم ما يتميز البنك الإسلامي هو أن:

- البنك الإسلامي، بنك متعدد الوظائف يؤدي دور البنك التجاري وبنك الأعمال، وبنك التنمية والاستثمار ويظهر ذلك من هيكل استخداماته وموارده.
- البنك الإسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ وعطاء بكل أشكالها الظاهرة والخفية المباشرة وغير المباشرة.
- البنك الإسلامي يقدم التمويل من أجل الإنتاج وعلى ذلك تستحل الأرباح على عكس البنوك التقليدية التي تقرض النقود وتأخذ عليها فائدة.
- الاستثمار في هذا البنك الإسلامي قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

ومن خلال كل التعاريف السابقة الذكر فإنه يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الإسلامي، فالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية شاملة تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، تعمل على تعبئة الموارد المالية وتحويلها لاستثمارات اجتماعية واقتصادية وفق الصيغ الإسلامية المتعددة، كما أنها تقوم بتأدية الخدمات المصرفية والبنكية بشتى أنواعها وذلك بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكل هذا من أجل تحقيق التنمية الشاملة والدائمة للمجتمعات الإسلامية.

---

[1] عائشة الشرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه القانوني والتطبيق"، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000م، ص 7.

[2] الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مصر، 1980م، ص 110

[3] شوقي إسماعيل شحاتة، "البنوك الإسلاميةفي التطبيق "، مركز توزيع الكتب، جامعة القاهرة، مصر، 1988م، ص 12.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

إن للبنك الإسلامي عدة مبادئ وخصائص تميزه عن البنك التقليدي، كما له عدة أهداف قد تتفق في بعضها مع أهداف البنك التقليدي لكن تتميز في أغلبها.

1. خصائص البنوك الإسلامية:

البنك الإسلامي له سمات، مبادئ ومقومات تميزه عن البنوك التقليدية، حيث أن هذه السمات والمبادئ والمقومات مستمدة من الشريعة الإسلامية، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1-1 البنك الإسلامي بنك ذو عقيدة إسلامية:

هذه هي السمة الأساسية التي يتصف بها البنك الإسلامي، فهو بنك يقوم على العقيدة الإسلامية، ويستمد منها كل كيانه ومقوماته، فهذا البنك يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصادي الإسلامي، ومنه فإن البنوك الإسلامية وفقا للمبادئ الاقتصادية الإسلامية الأتية:

- ❖ عدم تعاملها بالفائدة باعتبارها من الربا: في الوقت الذي يظهر فيه أن هدف البنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد مادي ممكن نتيجة الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة، نجد أن الاعتقاد الأساسي للبنك الإسلامي هو الربح والخسارة حيث جعل رأس المال شريكا مع العمل في تحمل نتائج العمليات.
- ❖ تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: إن الفكر الإسلامي لا يرى النقود وظيفة أكثر من كونها وسيلة للتبادل، لذلك يرفض البنك الإسلامي أن يكون تاجرا للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها كالبنوك التجارية وإنما يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض، فالعلاقة التي تربط البنوك الإسلامية بالمودعين تقوم على أساس المشاركة بينهما في تحمل نتائج ربح وخسارة، وهذا يعني عدم التزم البنك بتقديم عائد ثابت محدد.

- ❖ خضوع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية: تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية وأيضا إلى رقابة شرعية، وهي هيئة مستقلة تتولى فحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة في جميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والتحقق من مدى تنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع.

---

[1] - أحمد عبد العفو مصطفى، "العمليات الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجيستر في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العلياء جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م، ص 16.

1-2 الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين، كما تقوم هذه البنوك بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج والعلاج والديون، وإنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء.

2. أهداف البنوك الإسلامية

بالإضافة إلى الهدف الطبيعي والمنطقي الذي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه ألا وهو تحقيق الربح والنمو الضمان الاستقرار والبقاء من خلال تحقيق الأرباح والنمو للموارد الذاتية للبنك والمتمثلة في رأسماله والأرباح المحتجزة والاحتياجات وزيادة حجم الودائع والاستثمارات، فإن لها كذلك عدة أهداف أخرى تسعى لتحقيقها من بينها[1]:

1-2 الأهداف الشرعية:

-تطبيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد، الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.

-الابتعاد عن الاستثمار بالسلع والخدمات المحرمة شرعا كالخمر ولحم الخنزير ... الخ .

2-2 الأهداف الاقتصادية:

- القيام بعمليات التمويل للقطاعات الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدماتية.

-نشر الوعي الادخاري بين الأفراد من خلال الحث على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي بهدف تعبئة الموارد المتاحة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم العائد وتزيد من إنتاجه وفق الصيغ الإسلامية.

3-2 الأهداف الاجتماعية:

-الموازنة بين تحقيق الربح وتقديم الخدمات الاجتماعية تحقيقا لرسالتها في بسط التكافل الاجتماعي .

-تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها وعدم الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب المادي.

[1] أحمد عبد العفو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية

لتمويل الخدمات المختلفة للبنوك الإسلامية يحتاج البنك الإسلامي إلى مصادر (موارد) مالية، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه، أو لتعزيزها.

1. مصادر البنوك الإسلامية

لا يوجد هناك أي اختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية من حيت المصادر المكونة لها، وذلك لأن جميع المصارف سواء كانت إسلامية أو ربوية هي عبارة عن مؤسسات مالية مهمتها جمع الودائع وجذب المدخرات.

1-1 مصادر الأموال الداخلية للبنوك الإسلامية:

تتكون مصادر الأموال الداخلية لجميع البنوك من حقوق الملكية، والتي تتضمن كل من رأس المال، المخصصات والاحتياطات، والأرباح المحتجزة، سنوضح كل هذه المصادر فيما يلي: [1]

- **رأس المال المدفوع:**

هو رأس المال المدفوع وليس رأس المال الاسمي، وبخلاف البنوك التقليدية فإن أنصبة رأس المال يشترط أن تكون حاضرة ومدفوعة بالكامل وذلك طبقا لقواعد الفقه الإسلامي وكذلك لحاجتها لهذه الأموال لتمويل المشاريع التنموية ويشكل رأس المال المدفوع الجانب الرئيسي في مجموع موارد البتلة الإسلامي لبدء نشاطه بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين.

- **المخصصات والاحتياطات بأنواعها:**

تتنوع الاحتياطات والمخصصات التي يحتفظ بها البنك الإسلامي بين ما هو محدد بالقانون (الاحتياطي القانوني) وبين ما يحتفظ به البنك من تلقاء نفسه كالاحتياطي العام الذي يهدف إلى تعزيز رأس المال، والمخصصات التي تستقطع من أرباح أصحاب ودائع الاستثمار والبنك معا والتي تهدف إلى مواجهة مخاطر الضاربة.

- **الأرباح غير الموزعة:** يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي، ووفق اقتراح مجلس إدارته وبعد التصديق من جمعية العمومية بالموافقة مقدار الأرباح التي يتم تحويلها للأعوام التالية ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادتها لرأسمال البنك بهدف دعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة.

[1] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، درا أبوللو للطباعة و النشر و التوزيع بالقاهرة، مصر ، 2001، ص: 61.

1-2 مصادر الأموال الخارجية للبنوك الإسلامية

تعتبر مصادر الأموال الخارجية مصادر غير ذاتية يستخدمها المصرف الإسلامي في حالة عدم تغطية موارده الذاتية لاحتياجاته وتتمثل هذه الموارد الذاتية في الحسابات الجارية، حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية)، حسابات التوفير (الودائع الادخارية)، سنوضح كل هذه المصادر فيما يلي:[1]

❖ الحسابات الجارية:

وتقابلها في البنوك التقليدية (الودائع تحت الطلب) ويسحب منها المودع متى شاء، وله أن يسحبها كلها في أي وقت، ولا تمنح البنوك الإسلامية لعملائها على هذه الحسابات أي مقابل، بل قد تفرض عليهم عمولة محددة مقابل العمليات الدفترية مثلها مثل البنوك التقليدية.

❖ **حسابات الاستثمار:**

قابلها في البنوك التقليدية الودائع لأجل، وتكون العلاقة بين البنك الإسلامي وأصحاب هذه الودائع علاقة شركاء، وإن كانوا لا يشتركون في الإدارة وهنا لا تكون العلاقة بين البنك الإسلامي وأصحاب حسابات الاستثمار بأنواعها علاقة دائن ومدين كما هي في البنوك التقليدية، وعليه فإن البنك لا يضمن عائدا محددة سلفا لأصحاب هذه الودائع بل إن العائد يتحدد في ضوء نتائج توظيف الأموال، كما أنهم يشتركون في الخسارة في حال إذا ما حدثت أخذا بقاعدة "الغنم بالغرم".

❖ **حسابات التوفير:**

وتقابلها في البنوك التقليدية الودائع والشهادات الادخارية، وتشبه إجراءاتها وطبيعتها ما هو موجود في البنوك التقليدية، وعادة ما يخير البنك الإسلامي صاحب الوديعة بين ثلاثة أمور: أن يتم إيداعها في حساب الاستثمار والمشاركة في أرباح هذه الوديعة، أن يودع جزء منها في حساب الاستثمار ويترك جزء آخر المقابلة السحب على وفق احتياجاته، أن يودع هذه الوديعة دون أرباح مع ضمان أصلها.

2. استخدامات البنوك الإسلامية

تعتبر استخدامات البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية وسيلة لخدمة العملاء وتسيير أعمالهم وكذلك تساعد على جذب عملاء جدد والمحافظة عليهم في مجال الإبداع والتوظيف، ويتم ضبط معاملات الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية وبخلاف البنوك التقليدية في إطار الصيغة الإسلامية الملائمة لكل معاملة والمتفق عليها من هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، سنذكر أهمها:

---

[1] الغريب ناصر، مرجع سبق ذكره ، ص: 65.

2-1 تقديم تمويلات

توجد صيغتان للتمويل، صيغة تمويل بالمشاركة وصيغة تمويل بالمداينة.

2-1-1 التمويل بالمشاركات لدى البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية صيغ تمويلية تشارك من خلالها مع المتعاملين (الطالبين للتمويل) في مشاريعهم، وذلك وفقا لقاعدة الغنم بالغرم وهي تشمل عدة عقود أهمها:[1]

❖ **عقد المضاربة**

وسيلة تجمع بين المال والعمل قصد استثمار الأموال وفق مبدأ الغنم بالغرم، حيث يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الأخر مالا معلوما ليتجر فيه على أن يكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق، فالطرف الأول هو صاحب المال البنك، أما الطرف الثاني فهو المضارب ويشارك بخبرته وإدارته.

❖ **عقد المشاركة**

تعد المشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل مع البنك دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، على عكس البنوك التقليدية، بل يشارك الطرفين في النتائج المحتملة، فالعلاقة بينهما هي علاقة شراكة لا علاقة دائن بالمدينة.

❖ **عقد المزارعة:**

هو عقد يتم بين صاحب أرض ومزارع يقوم بزارعة الأرض على أن يتم اقتسام المحصول بينهما حسب الاتفاق، وتحتمل نتيجة المزارعة نجاح المحصول كما تحتمل إخفاقه.

2-1-2 التمويل بالمدينات لدى البنوك الإسلامية:

تتمثل في المرابحة، السلم، الإستصناع، الإجارة [2]

❖ **عقد المرابحة**:

هو اتفاق بين البنك والعميل على أن يبيع البنك للعميل سلعة ما بثمنها وزيادة ربح معلوم، فلا تصح المرابحة مع جهل الربح أو نسبته.

❖ **عقد السلم:**

هو نوع من البيوع التمويلية لدى البنوك الإسلامية، بحيث يتم هذا البيع بتعجيل السلعة المباعة والمحددة الأوصاف وتأخير ثمنها، لذلك سمي بيعا أجل بعاجل، "فهو عقد على موصوف في الذمة، مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.

---

[1] الغريب ناصر، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] محسن أحمد الخضري، "البنوك الإسلامية"، د.ط أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م، ص 115.

.

❖ **عقد الإجارة:**

الإجارة هي اسم لأجرة وهي كراء الأجير، أما في الاصطلاح فهي تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض، حيث يمكننا أن نميز بين عدة أشكال للإجارة أهمها:

- **التأجير المنتهي بالتمليك:** وهي الصيغة السائدة في البنوك الإسلامية، وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع في نهاية مدة الإيجار، وذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها وذلك بعقد جديد.
- **التأجير التشغيلي:** وهذا النوع يقوم على تأجير الأصول من معدات آلات لمن يطلب خدمتها في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، وعادة لا تغطي فترة التعاقد لتأجير الأصل طول العمر الاقتصادي له.

2-2 الاعتمادات المستندية:

وهو تعهد من البنك بدفع مبالغ مالية معينة بناء على شروط معينة لصالح مصدر بما يكون مدينا به المستورد على وفق الشروط المتفق عليها، قد يتم تنفيذ الاعتماد كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل العميل، وقد يتم تنفيذ الاعتماد المستندي عن طريق إحدى قنوات الاستثمار الإسلامي.

2-3 خطابات الضمان :

وهي تعهد بمقتضاه يقوم المصرف بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل خلال مدة معينة على أن يقوم المصرف بدفع المبلغ المعين عند أول مطالبة خلال سريان خطاب الضمان بغض النظر عن موافقة أو رفض المدين في ذلك الوقت.

2-4 الأوراق التجارية:

يجوز للبنك الإسلامي تحصيل الأوراق التجارية التي يضعها الدائنون لدى البنك ويفوضونه في قبضها، وما يأخذه من عمولة ومصاريف في هذا الشأن مقابل أجر هذا العمل، أما خصم الكمبيالة فإنها من المسائل التي فيها خلاف، فهناك من يجيزها اعتمادا، وهناك من يقول بتحريمها.

2-5 عمليات تحويل النقود

يجوز للبنوك الإسلامية القيام بتحويل النقود داخل حدود الدولة أو خارجها خدمة لعملائها وما يتبع ذلك من تبديل للعملة من المحلية إلى أجنبية والعكس، ويحق للبنك أن يتقاضى عمولة مقابل هذه العمليات.

2-6 تأجير الخزائن والصناديق الحديدية

هذه الخدمة شبيهة تماما لما هو معمول به في المصارف التقليدية، ويرى بعض الفقهاء أن هذه العملية هي عبارة عن عقد وديعة لأنها لا تختلط بغيرها، ويجوز أخذ عمولة على الوديعة، إلا أن الرأي الغالب

الآن لدى الفقهاء هو اعتبارها عقد إجارة، وحيث أن كل من عقد الوديعة وعقد الإجارة هما من العقود المشروعة، فيجوز للمصرف أخذ العمولة على هذا العمل.

المبحث الثاني: نظرة المصارف الإسلامية للمخاطر والازمات المصرفية

حظي موضوع المخاطر باهتمام العديد الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات على حد سواء، لما لهو من أهمية كبيرة وتأثير كبير في تغيير خارطة السوق، ما استدعى ضرورة تحديد مفهومه وأنواعه وتصميم نماذج لقياسه من أجل تحديد مقدر احتمالي لما ستتعرض له المؤسسة من خسائر، والبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات تتعرض للعديد من المخاطر التي تؤثر بشكل أو بآخر على أهدافها خاصة المالية منها.

سنقوم في هذا البحث بأخذ نظرة شاملة على المخاطر وعلاقتها بالبنوك الإسلامية من خلال إيجاد تعريف محدد لكل نوع من أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية بصفة عامة، وفي ضوء ما تقدم سنتناول المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: مخاطر المصارف الإسلامية.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من أي عمل تقوم به البنوك، ولكنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر جزءا من عملية اتخاذ القرارات المالية، ولهذا سنحاول التعرض في هذا المطلب إلى مفهوم المخاطر وأنواع هذه المخاطر في البنوك الإسلامية.

1 مفهوم المخاطر المصرفية:

1-1 المعنى الاقتصادي:

عبارة عن احتمالية مستقبلية غير مؤكدة قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على أرباح البنك وتحقيق أهدافها بنجاح، وفي حال عدم السيطرة عليها وعلى آثارها قد تؤدي إلى القضاء على البنك وإفلاسها.[1] وهي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات[2].

[1] حسين سعيد وعلي أبو العز،" كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول المالية الإسلامية، 2014، ص 11.

[2] خريد كامل الشبيب،" مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009، ص160.

1-2 بالمعنى الفقهي:

ورد لفظ الخطر أو المخاطرة كثيرة في كتب الفقه الاسلامي بمعان متعددة كالمقامرة والغرر والضمان، فوردت المخاطر بمعنى المقامرة لأنها تقع على أمر قد يحدث أولا يحدث، وكذلك وردت بمعنى الغرر لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقات التعاقدية، وكذلك وردت بمعنى الضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك، فالمخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد يبيعها ويربح ويتوكل على الله، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل مال الناس بالباطل[1]، فالخطر غير مرغوب في الشريعة الاسلامية لأنه تعريض المال للتلف والضياع، وهذا ينافي مقصد الشريعة من حفظ المال تنميته، ويعد الخطر نوع من المشقة، والمشقة في حد ذاتها غير مقصودة للشريعة الاسلامية على الرغم من أن كثيرا من الاعمال الفاضلة التي أمر بها الاسلام لا تخلو من المشقة، كما أنه ليس في النصوص الشرعية أمر بالتعرض للمخاطر، وإنما هناك اشتراط للضمان في الربح، والضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي: "الخراج بالضمان".

2 أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعرض المصرفية الإسلامية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية ناتجة عن طبيعة العمل المصرفي ومخاطر تنفرد بما ناتجة عن خصوصية عملها.

2-1 المخاطر المصرفية:

تنقسم المخاطر التي تواجه المصارف بشقيها التقليدي والإسلامي إلى نوعين وهي:

- **المخاطر المالية:** هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة، وهي:
  - **المخاطر الائتمانية:** هذه أشد المخاطر أثرا من بين المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، وتنشأ مخاطر الائتمان من عدم مقدرة المدين على سداد ما عليه وقت السداد وفق الشروط المتفق عليها وهذا ما قد يؤدي ليس فقط إلى أزمة سيولة بل كذلك إلى تدني نوعية أصول البنك.[2]

[1] حمزة عبد الكريم محمد حماد، "مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية"، ط1، دار النفائس، عمان، 2009/2008، ص 29 -30.
[2] محمد عمر شابرا، طارق الله خان، "الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص75.

ويمكن حصر أهم المؤشرات أو المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطر الائتمانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

المؤشر	النسبة
مؤشر إجمالي الخسائر إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{إجمالي الخسائر}}{\text{إجمالي الإئتمان}} \cdot 100$
مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{صافي الخسارة}}{\text{إجمالي الإئتمان}} \cdot 100$
مؤشر الاستردادات إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{الاستردادات}}{\text{إجمالي الإئتمان}} \cdot 100$
مؤشر مخصصات الدّيون المعدومة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{مخصصات الدّيون المعدومة}}{\text{إجمالي الإئتمان}} \cdot 100$
مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان	$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي الإئتمان}} \cdot 100$
مؤشر مخصصات الدّيون المعدومة إلى صافي الخسائر	$\frac{\text{مخصصات الدّيون المعدومة}}{\text{صافي الخسائر}} \cdot 100$
مؤشر تغطية الربح لصافي الخسائر	$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي خسائر القروض}} \cdot 100$
مؤشر معدّل نمو صافي الائتماني	ويقاس كنسبة مئوية سنوية بالاعتماد على سنة الأساس
مؤشر تركز الائتماني	ويقيس هذا المؤشر درجة تركز الائتمان الممنوح

المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة رافع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص. 148.

- **مخاطر السيولة:** تشير مخاطر السيولة إلى تعرض البنك الإسلامي لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ومن هنا كانت مهمة المؤسسات الوسيطة أن ترتب استثماراتها بصورة تمكنها من رد الودائع إلى أصحابها في موعد استحقاقها، فضلا عن تمكنها من رد الودائع تحت الطلب في أي وقت مع الاستفادة منها باستثمارها في الوقت ذاته.[1]يمكن قياس مخاطر السيولة عن طريق المؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

[1] محمد عمر شابرا، طارق الله خان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الجدول رقم (1-2): مؤشرات قياس مخاطر السيولة

المؤشر	النسبة
مؤشر صافي القروض إلى مجموع الودائع	$\frac{\text{صافي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \cdot 100$
مؤشر صافي القروض إلى الودائع القاعدية	$\frac{\text{صافي القروض}}{\text{الودائع القاعدية}} \cdot 100$
مؤشر الاستثمارات القصيرة الأجل	$\frac{\text{الاستثمارات القصيرة الأجل}}{\text{مجموع الاستثمارات}} \cdot 100$
مؤشر الودائع القاعدية	$\frac{\text{الودائع القاعدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \cdot 100$
مؤشر النّقد إلى مجموع الموجودات	$\frac{\text{مجموع النّقد}}{\text{مجموع الموجودات}} \cdot 100$

المصدر: حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص182.

- **مخاطر رأس المال :** إن مخاطر رأس المال لا تعد مخاطر مستقلة أو منفصلة بحد ذاتها وذلك لأن كل المخاطر المصرفية تتدخل فيها بصيغة أو بأخرى وتتأثر برأسمال المصرف ومن ثم بملاءته، فضلا عن ذلك فأنها تمثل المخاطرة التي قد يصبح المصرف بسببها عديم الملاءة وبالتالي يتعرض للفشل ، فمخاطر رأس المال تتمثل في مدى قدرة رأس المال على تغطية الخسائر في الموجودات من دون أن تتعرض ملاءته لأي خلل. . فالمصرف يكون عديم الملاءة حين يكون له صافي ثروة سالبة أو حقوق مساهمين سالبة.[1]

وعليه فإن مخاطرة رأس المال هي نتيجة الرافعة المالية (Financial Leverage) ونوعية الموجودات (Assets quality) وكل مخاطر المصرف الأخرى، وأن المخاطرة الكبرى التي يرغب بتحملها المصرف تعني كبر حجم رأس المال المطلوب.

والجدول التالي يلخص لنا أهم مؤشرات قياس مخاطر رأس المال.

[1] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الأردن، ص99-98.

جدول رقم (1-3): مؤشرات قياس مخاطر رأس المال

المؤشر	النسبة
- نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) إلى مجموع الموجودات	$100 . \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{مجموع الموجودات}}$
- نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	$100 . \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر}}$
- نسبة رأس المال الكلّي (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	$100 . \frac{\text{رأس المال الكلّي}}{\text{مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر}}$
- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	$100 . \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}}$
- معدّل النمو في حقوق الملكية الكلّية	$100 . \frac{(\text{مجموع حقوق الملكية الحالية}) - (\text{مجموع حقوق الملكية السابقة})}{\text{مجموع حقوق الملكية السابقة}}$

المصدر: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- **مخاطر السوق:** تنشأ عن التغيرات التي تلحق بالأسعار فيه، تتعرض لها البنوك الإسلامية بدرجات متفاوتة، تشمل مخاطر السوق مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع، وكذلك أسعار الأسهم، ونظرا لأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بأدوات ربوية، فيعتقد البعض أنها لا تواجه هذه المخاطر، والحقيقة أنما تواجه هذه المخاطر بصورة غير مباشرة من خلال معدل هامش الربح عن العمليات التمويلية القائمة على البيوع[1]، وتنقسم إلى:[2]

✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** تعتبر مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وأكثرها تعقيدا بما في ذلك البنوك الإسلامية رغم أنها لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا. غير أن ارتباط مؤشر الليبور (LIBOR) الذي تستخدمه البنوك الإسلامية عادة كسعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة بأسعار الفائدة فإنها تتأثر وبصورة غير مباشرة بهذا النوع من المخاطر.

[1] محمد عمر شابرا، طارق الله خان، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2] رفية بوحير ومولود لعرابه، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية المتطلبات اتفاقية بازل"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 2، 2010، ص11.

- ✓ **مخاطر أسعار الصرف:** تحتفظ البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد المستندي وقبول ودائع المرابحات الدولية وغيرها من الخدمات البنكية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات.
- ✓ **مخاطر التسعير:** تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

❖ **المخاطر غير المالية:** وهي ما تسمى بمخاطر الأعمال ويكون مصدرها منهج للعمل المتبع في نشاطات البنك لما تشتمل عليه من سياسات وإستراتيجيات وضوابط ومعايير وإجراءات وغير ذلك، أي هي عبارة عن الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته، والتي تحتوي على مجموعة من المخاطر التالية:

- **مخاطر التشغيل :**تكون هذه المخاطر عموما نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي احتمال الخسارة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، حيث تتمثل العوامل الداخلية إما في عدم كفاءة التجهيزات أو الأفراد أو التقنيات المستخدمة، كما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية.

  أما المخاطر الفنية فقد تكون ناجمة عن الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والأدوات المكتبية أو ناجمة عن أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات[1].

  أما العوامل الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية التي قد تؤدي إلى تحطيم الأصول المادية للمصارف، بالإضافة إلى هذا فإن المصارف الإسلامية تكون لديها مخاطر تشغيلية حادة مقارنة بالمصارف التقليدية، حيث لا تتوفر للمصارف الإسلامية الموارد البشرية ذات الكفاءة المختصة في العمليات الإسلامية، كما أن طبيعة البرامج المستخدمة في المصارف التقليدية لا تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية.
- **المخاطر القانونية:** نظرا للاختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هنالك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، بالإضافة إلى عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية وعدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الأخر أدى إلى زيادة المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية[2].

---

[1] محمد عمر شابرا، طارق الله خان، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر أفراد إدارات شركات وبنوك"، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م)، ص 54.

2-2 مخاطر خاصة بالمصارف الإسلامية:

تعتبر المخاطر المذكورة أعلاه عامة تمس كل البنوك، إلا أن هناك مخاطر وتحديات تنفرد بها البنوك الإسلامية دون غيرها، لأن طبيعة العمل في البنوك الإسلامية تختلف عنها في البنوك الكلاسيكية وذلك لأن أعمالها تقوم أساسا على المشاركة في الربح والخسارة، ومن هذه المخاطر:

- ❖ مخاطر الصيغ: الناتجة عن الجدل الفقهي الذي تثيره مختلف الصيغ الإسلامية ما بين الفقهاء.
- ❖ مخاطر السمعة أو الثقة: فارتباط هذه البنوك بالشريعة الإسلامية يجعل سمعتها على المحك، فأدنى شك من العملاء حول أعمالها يؤدي بهم إلى الانسحاب، وتسويتها بالبنوك التقليدية.
- ❖ مخاطر الإزاحة التجارية: حفاظا من البنك على عملائه وعدم خسارتهم، يقوم البنك الإسلامي بدفع أرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية، حتى في حالة عدم تحققها وذلك بتحميلها للمساهمين.

المطلب الثاني: الأزمات المصرفية

تتعرض المصارف لمجموعة من المخاطر كما أشرنا سابقا والتي يسعى المدراء أثناء إدارتهم لهذه المخاطر تجنبها وتفادي الوقوع فيها، لكنهم قد يقفون عاجزين عن مواجهتها فيصاب هذا القطاع بأزمة مالية قد تمتد إلى قطاعات أخرى.

1. **تعريف الأزمات المصرفية:** تعتبر الأزمة المصرفية شكلا من أشكال الأزمة المالية، ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما تكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة كبيرة جدا أو عندما تتفق المعلومات الصادرة عن مختلف الجهات (اعلام، دراسات على أن هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق مصارف، ضمان ودائع، وجود مخططات انقاذ حكومية للمصارف).[1]

تتميز الأزمة المصرفية عن الأزمات المالية الأخرى بشدتها وتأثيرها على النظام المالي ككل، بسبب الدور الذي تلعبه المصارف في التأثير على فعالية النظام الاقتصادي والمالي سلبا أو ايجابا والذي يتحقق من خلال عملية الوساطة المالية والنقدية التي تقوم بها، وهذا يعني أن تعرض القطاع المصرفي لاختلالات، سيؤدي الى عدم استقرار النظام المصرفي ونظام المدفوعات، وهذا بدوره سيؤدي الى حصول اثار مناوئة للنظام المالي ككل.

وتعرف الأزمات المصرفية بأنها:

- فترة تكون فيها معظم المصارف في حالة عدم سيولة أو إعسار.

[1] د. محمد بونس الصائغ، شيماء عبد الستار جبر الليلة، الأزمات المالية العالمية وسبل تجنبها، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 15، العدد 52 ص 375.

- الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من المصرف المركزي لضخ أموال إضافية لهاته المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، لإنقاذ تلك المصارف وتوفير السيولة النقدية الكافية وتجنيب المصارف التجارية الإفلاس ومن ثم انهيار النظام المصرفي.
- أزمة تنشأ عندما تكون الالتزامات الموجودة في المصارف بحجم يفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته.
- تحدث الأزمة المصرفية عندما تقل سيولة المصارف التجارية بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة تلبية طلبات سحوبات المودعين، وهذا يسبب إفراط هذه المصارف في منح الائتمان وعدم تقيدها بالإبقاء على الاحتياطيات القانونية المحددة من طرف المصرف المركزي، فتصيب مجموعة المودعين حالة من الذعر تؤدي إلى إقبال الكثير منهم على سحب ودائعهم فتعجز المصارف التجارية عن توفير السيولة النقدية الكافية لتلك السحوبات، مما يضطرها للاقتراض من المصارف الأخرى، ولكن تخوفها من حدوث الأزمة يمنعها من الاقتراض فيما بينها.

وعليه يمكن القول بأن الأزمة المصرفية هي شكل من أشكال الأزمات المالية، تحدث عندما يستنفذ كل أو معظم رأس مال الجهاز المصرفي في قروض متعثرة، ما يؤدي إلى اندفاع فعلي لسحب الودائع من أحد المصارف أو عدد منها بسبب وجود حالة من الذعر المصرفي، وتحدث عندها حالة إعسار مصرفي قد يضطر معها الجهاز بأكمله إلى إيقاف قابلية تحويل التزاماته أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك من خلال تقديم مساعدات كبيرة.

2. أنواع الأزمات المصرفية وخصائصها

2-1 أنواع الأزمات المصرفية

الأزمة المصرفية إما أن تكون أزمة سيولة لدى المصرف، أو أزمة في الاقراض أو ما يسمى أزمة الائتمان.

- **أزمة السيولة (الإعسار المالي):** تعاني المصارف من أزمة السيولة حين يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تجاه دائنيه، حتى ولو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة، بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين، ويحدث الإعمار المالي عندما تكون التزامات المصرف تفوق القيمة الحالية لأصوله ويكون المصرف غير قادر على الوفاء بالدين طويل الأجل.

- **أزمة الائتمان (شح الائتمان):** وهذه الأزمة تحدث عندما تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض هذه الأخيرة منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان Credit Crunch، وفي هذه الحالة تعتبر الأزمة المصرفية غير شاملة فهي عبارة عن عدم استقرار مصرفي ولكن لا يترافق مع التأثيرات الأخرى.[1]

- **أزمة تدهور رأس المال:** تعرف الأزمة المصرفية بأنها حالة تدهور رأس مال المصرف، بينما هناك من يرى أنه لكي يعتبر تدهور رأس مال البنك مؤشر للأزمة المصرفية لا بد أن يشمل التدهور رأس مال النظام المصرفي بأكمله، وليس المصرف منفردا.[2]

2-2 خصائص الأزمات المصرفية

ميل الأزمات المصرفية عادة إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، ولقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينيات والستينيات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينيات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

هناك العديد من المعايير المستخدمة في تمييز الأزمات المصرفية عن الأزمات الأخرى أهمها:

- نسبة القروض المتعثرة (Non Performing loans-NPL) إلى مجموع القروض تتجاوز 10%؛
- تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 02% من الناتج المحلي الإجمالي .
- هناك حالة ذعر مصرفي Bank-Runs متمثل في تسييل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق المصارف أو تعميم تأمين القروض[3].

كما تتميز الأزمات المصرفية بأن:

- تكلفة إنقاذ النظام المصرفي مرتفعة في الدول الناشئة أكثر من الدول الصناعية بالإضافة إلى تكلفة الأزمات تؤدي إلى سوء استخدام الموارد وبالتالي ضياع الانتاج.

---

[1] د. محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية المفهوم النظريات التي تفسر الأزمات - دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012، ص ص 63-64.

[2] ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، ، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. جامعة القاهرة، مصر، ص 19

[3] أحمد طلفاح، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الأردن، أبريل 2005، ص12.

- ❖ الأزمات المصرفية أكثر طولا وأكبر خسارة، حيث يستغرق التعافي 3 سنوات، الخسارة في النمو تصل إلى 11.5 % مقارنة بالنمو الاتجاهي، خسارة الأزمات المصرفية في ظل أزمات الصرف كانت أكبر وتصل إلى 14.5% من النمو الضائع.

المطلب الثالث: سياسات تجنب الأزمات المصرفية

تطرح في الأدبيات الاقتصادية والتجارب العملية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها:

- ❖ محاولة تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وذلك من خلال أدوات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية.
- ❖ الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.
- ❖ الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالية، حيث يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.
- ❖ الشفافية عن طريق تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.
- ❖ رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به: حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.
- ❖ الرقابة الوقائية واستخدام طرائق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية: من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى مصارف أخرى.[1]

[1] ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 05، ماي 2004، ص 10-11.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي العام للاستقرار المالي والسلامة المصرفية

يعتبر القطاع المصرفي أداة مهمة لاستقرار القطاع المالي، باعتباره أحد أهم أجزائه، حيث أن تمتع القطاع المصرفي بالعمق المطلوب والكثافة المناسبة يؤثر على السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي.

ويمكن للحوكمة المصرفية أن تساهم بشكل فعال في تعزيز ذلك وإعطاء قيمة مضافة من خلال تعزيز حماية حقوق المودعين والمستثمرين، وتسهيل توفير التمويل والخدمات المالية، وتقليل تكلفة رأس المال، وتحسين أداء العمليات، وزيادة سلامة هذه المؤسسات في مواجهة الصدمات الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

عند استخدام مصطلح (استقرار مالي)، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو استقرار القطاع المالي إذ هو الأكثر شيوعا واستخداما، غير أن الاستقرار المالي قد يكون على المستوى النظامي (الكلي) وقد يكون على مستوى المؤسسة (الجزئي).

1. استقرار القطاع المالي

هناك العديد من التعريفات للاستقرار المالي، يشترك معظمها في أن الاستقرار المالي يتعلق بغياب فجوات زمنية على مستوى النظام يفشل خلالها النظام المالي عن أداء وظائفه، وتسمى هذه الفجوة الزمنية بالأزمة المالية. ويمتد مفهوم الاستقرار المالي ليشمل مرونة القطاع المالي وقدرته على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطراب. وعلى ذلك، فإن النظام المالي المستقر تكون له القدرة على أداء وظائفه الرئيسة المتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف. ويكون النظام المالي مستقرة ومتينة إذا توفرت فيه القدرة على امتصاص الصدمات وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلية أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة عن طريق آليات التصحيح الذاتي.[1]

[1] شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص4.

2. الاستقرار المالي للمؤسسة المالية

هناك معنى آخر للاستقرار المالي يتعلق بالمستوى الجزئي أي الاستقرار المالي للمؤسسة المالية، وهو يشير إلى الحالة التي تكون فيها المؤسسات المالية الفردية سليمة بما يكفي للقيام بوظيفة الوساطة المالية بشكل مناسب، دون مساعدة من جهات خارجية بما في ذلك البنك المركزي أو الحكومة. هناك عدة مقاييس لتقدير الاستقرار المالي للمؤسسة المالية (البنك)، و تسمى بمؤشرات الحيطة و الحذر أو مؤشرات الإنذار المبكر، أشهرها أكثرها استخداما هو مؤشر CAMELS، Z-SCORE ، و غيرها من المؤشرات .[1]

المطلب الثاني: شروط تحقيق الاستقرار المالي ودور القطاع المصرفي في تعزيزه

1. شروط تحقيق الاستقرار المالي

حتى يتسنى تحقيق الاستقرار المالي من منظور الدين العام بشكل سلس يمكن طرح بعض المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، أهم هذه المبادئ هي تنسيق الأهداف الأولية من زاوية الحكومة، وقد لا يتأتى إلا من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وأهم شروطها هي:

- ❖ الشفافية والمساءلة: بمعنى أن تكون أهداف ومسؤوليات هيأت الاشراف عن إدارة الدين واضحة ومستقلة حتى تضمن إدارة فعالة لسياسة للدين العام، ونقصد بذلك ترتيبات السوق الثانوية وجهات الإيداع وترتيبات المقاصة والتسويات المتعلقة بتداول الأوراق المالية الحكومية.
- ❖ إستراتيجية إدارة الدين: يجب رصد وتقييم المخاطر المتضمنة في هيكل الدين الحكومي والمخاطر المصاحبة بعناية كبيرة وهذا بهدف التخفيف من حدتها إلى أقصى درجة، خاصة للدين المحرر بالعملات الأجنبية والدين قصير الأجل بأسعار فائدة معوم.
- ❖ إدارة المخاطر: يجب وضع إطار لإدارة المخاطر بأنواعها، وهذا باستعانة بأدوات المتاحة وذلك لتعرف لتفادي الوقوع في أزمات وتجنبها بأخذ الإجراءات الازمة[2].

2. دور القطاع المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي

نظرا لارتباط الاستقرار المالي باستقرار كلا من الاستقرار الاقتصادي الكلي واستقرار القطاع المصرفي والمالي، فإن الاستقرار الاقتصادي الكلي أيضا مرتبط بوجود نظام مصرفي قوي، فمن غير الممكن

---

[1] Frederic S. Mishkin & Tryggvi T. Herbertsson , Financial Stability in Iceland, Barclays Capital Icelandic Banks, 11 April2006.,p104

[2] صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، متوفر على موقع صندوق النقد الدولي متاح على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/11/11/New-World-Bank-Group-Report-Charts-(Road-Mapfor-Financial-Inclusion. 11/03/2016 - (20:42

تحقيق السلامة المصرفية والحفاظ عليها ما لم تتطور الأسعار والمتغيرات في الاقتصاد بشكل ثابت نسبيا ما لم يتوسع النشاط الاقتصادي بخطوات معقولة.

كما توقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها المصارف وبكفاءة واتقان الإجراءات التي تسند إليها تحليلاتها المخاطر الائتمان وقراراتها المتعلقة بالاقتراض، وعلى الطريقة التي تدرك بها ملامح المخاطر المتغيرة، إلى جانب هذه الإجراءات تقوم المصارف بوظائف مالية رئيسية أخرى مثل ممارسة عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، ونتيجة لذلك فإن القطاع المصرفي يعتبر الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق.[1]

وهناك العديد من المظاهر التي تدل على عدم الاستقرار المصرفي:

- **ارتفاع الديون المتعثرة:** حيث يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية، حيث يجب أن لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة 5%-10% من إجمالي القروض المصرفية واذا تجاوزت هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي.
- **غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات**: مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلا) من جهة أخرى.
- التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف ومطلوباته.
- **الذعر المصرفي:** عندما يعرف الجمهور أن أحد المصارف أو بعضها في أزمة، يسارع إلى سحب ودائعه من المصارف سواء السليمة أو المصابة، فتقل احتياطيات المصارف مما يتسبب في أزمة سيولة.
- **الإعسار المصرفي:** والذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس، وتعتبر القروض المتعثرة والتدهور السريع في نسب رأس المال وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

[1].الكوم نايت، الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال و تواجه العولمة المالية، مجلة التمويل والتنمية، جوان وو19، ص32.

- **الفشل المصرفي:** فالمصرف يفشل عندما تكون القيمة السوقية لأصوله أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، ويحدث ذلك نتيجة الاندفاع في الإقراض عالي المخاطر، والاستثمار في أصول متقلبة في قيمتها السوقية، وارتفاع حجم القروض المعلومة، واندفاع الجمهور السحب ودائعه.
- **مراحل الإفلاس المصرفي:** وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العلوي، الخطر المعنوي.[1]

المطلب الثالث: مفهوم السلامة المصرفية وعلاقتها مع الاستقرار المالي

أصبح الاستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية.

1. تعريف السلامة المصرفية (السلامة المالية):

- يكون النظام المصرفي والمالي صلبا مستقرا إذا ما أتسم بالإمكانيات تيسير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها...) .
- وفق FMI تعد مؤشرات السلامة دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تنجر عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي[2].
- مؤشرات السلامة هي مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي التأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموما[3].

مما سبق يمكن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات.

2. توافق السلامة المالية مع مفهوم الاستقرار المالي:

لقد كان الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقود الماضية هدفا متزايد الأهمية في وضع السياسات الاقتصادية، كما أن مفهومة يتجاوز المفهوم البسيط المتعلق بتجنب وقوع الأزمات المالية، فإنه

---

[1] مجيب حسن محمد، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص3.

[2] صندوق النقد الدولي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، 2005، ص 01

[3] FMI. Indicateurs de Solidité Financière, guide D'établissement 2006, p 02.

يتعلق بالمخاطر المالية وتسعيرها وتحديد إداراتها، مع استمرار قدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية الادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها حتى في أوقات التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات، ويتحقق الاستقرار المالي إذا كان النظام المالي قادر على توفير فرص الادخار والاستثمار مع عدم وجود اختلالات في النظام المالي وبتوافق تحليل الاستقرار المالي مع تحليل السلامة المالية الكلية للنظام المالي؛ إذ أن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والمالي تعد من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل وتقييم أوضاع الاستقرار المالي وقد استحوذ سلامة النظام المصرفي على اهتمام السلطة النقدية باعتباره المكون الأكبر غالبا ضمن مكونات النظام المالي في معظم الاقتصاديات العالمية، إذ اعتبر النظام المصرفي السليم قناة رئيسية لتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن تنمية القطاع المصرفي السليم أصبحت تحظى باهتمام متعاظم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام (2008) وما زال الاهتمام بسلامة الجهاز المصرفي متواصلا منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة الأزمات التي تعرضت لها الأنظمة المصرفية والتي أصبحت شائعة في معظم أنحاء العالم، و يتكون التصميم الجيد للضوابط الاحترازية من: الضوابط الاحترازية الكلية و الضوابط الاحترازية جزئية .[1]

[1] سماء موسى جويدة، صباح رحيم مهدي، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي، مجلة الملف للعلوم الإدارية والاقتصادية،2021،ص254

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المرتبطة بالبنوك الإسلامية وذلك من أجل تقديم رؤية شاملة تسمح ببناء مدخل علمي لموضوع الأطروحة، فالبنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تتمتع بطبيعة مميزة قائمة على إيديولوجية إسلامية، تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصادية النامية من خلال تمويل مختلف القطاعات إلى جانب قدرتها على ربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي من خلال اعتمدها على صيغ تمويلية قائمة على مبدأ المشاركة، المرابحة، المضاربة..... الخ، كما تعتبر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا وكل أساليب الغش والخداع والاستغلال، وهذا ما مكنها من أن تحتل مكانة بارزة مقارنة بنظيرتهما التقليدية بفعل إتباعها الأحكام والمبادئ الشريعة الإسلامية مما جعلها محطة لكل من يرغب في الكسب الحلال.

كما اتضح أن المصارف الإسلامية تواجه العديد من المخاطر والتحديات التي تخفض من قدرتها عن القيام بدورها الاقتصادي، والتي يمكن أن تؤدي بها إلى الوقوع في أزمة مصرفية، لهذا يستوجب على المصارف الإسلامية وضع خطط وتبني أدوات ووسائل للإدارة المخاطر المصرفية التي تواجهها وحد من خطرتها.

الفصل الثاني

أساليب إدارة المخاطر

مقدمة الفصل:

تعتبر الادارة الفعالة المتميزة بالكفاءة والسرعة في ادارة المخاطر التي تتعرض لها نشاطات البنك أمراً ذا أهمية بالغة لضمان سلامة المالية للبنك وضمان استقرارها، وذلك بالتعرف على المخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها بشكل منتظم.

لذا عمل الباحثون والمفكرون في المجال المالي والمصرفي على وضع نظم الإنذار المبكر يمكن لها أن تساهم في تقييم أداء البنوك والتنبؤ وإدارة المخاطر التي يمكن أن تهدد القطاع المصرفي وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايته من المخاطر والعمل على ضمان سلامته واستقراره، توجد عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر، إذ تستخدم للاكتشاف أوجه الخلل المالي في أداء البنك قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال، نظام CAMELS.

وفي هذا الصدد جاء هذا الفصل لإلقاء الضوء على إدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر عموما ونظام CAMELS على وجه التحديد، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: نظم الإنذار المبكر (Early Warning System EWS)

المبحث الثالث: نظام التقييم CAMELS

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات الهامة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين على المستوى المحلي والعالمي، ولا سيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت كثير من دول العالم، حيث كشفت مختلف الدراسات لهذه الأزمات أن من أهم أسباب هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المالية والمصرفية التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية من جانب، وضعف إدارتها من جانب آخر.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

1. تعريف إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".[1]

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية أنها: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر.[2]

ويلاحظ أن تعريف إدارة المخاطر يرتكز على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لفهم وتعريف وتحليل المخاطر لتستطيع تجليها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.

المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة المخاطر

1. مراحل إدارة المخاطر

إن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بثلاث مراحل أساسية تتمثل في :

- **تحديد المخاطر:** تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر وهي تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي وتحديدها من خلال الإجابة على السؤال: ما هي أنواع المخاطر وما هي العمليات المصرفية المعرضة للمخاطر؟

---

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد – إدارات-شركات - بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص:50 .

[2] ابراهيم كراسنة، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاط، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006. ص:41.

- **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المرتبطة بنشاط معين تعتبر الخطوة الثانية القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة، من خلال قياس حجم المخاطر المرتبطة بتقلبات الأرباح ورأس المال، اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها.
- **ضبط المخاطر** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث أن هناك ثلاث طرق أساسية لضبط وهي التجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات باتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر[1].

وبهذا تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لأن نقاط الضعف تتغير مع الوقت، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): عملية إدارة المخاطر

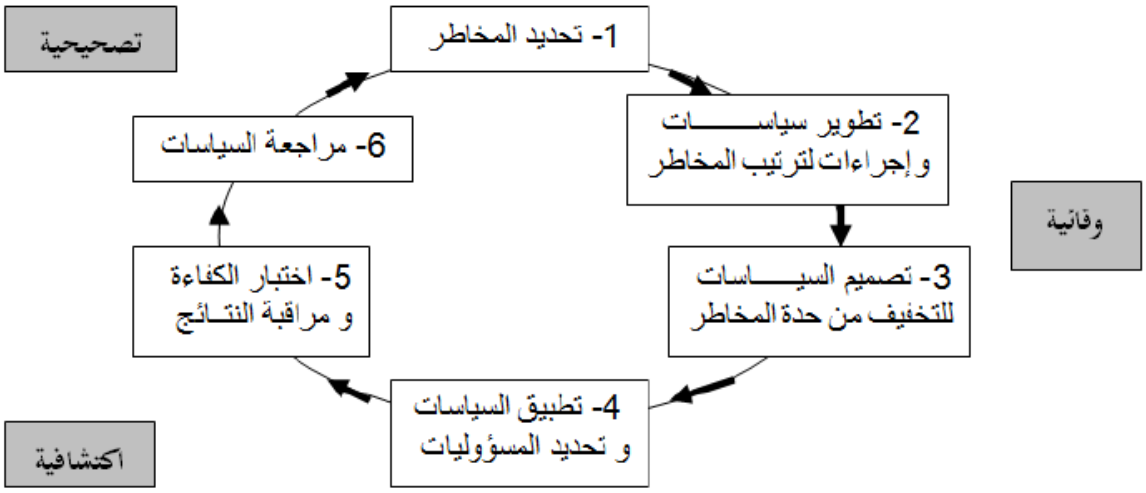

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر2008.

ويلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن: الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة وعلى حد السواء، اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها، وبذلك تتطلب إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون:

[1] ابراهيم كراسنة، مرجع سبق ذكره، ص:43.

- **عملية وقائية:** تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.
- **عملية اكتشافية:** تصميم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها .
- **عملية تصحيحية:** يتم التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، أو للتأكد من عدم تكرارها.

وتتوافر لإدارة المخاطر فرصة تقليل المستوى الكلي للمخاطر ومن ثم خفض متطلبات رأس المال من خلال النهوض بمسؤولية تحديد المخاطر وقياسها وادارتها ومراقبتها. [1]

2. الأساليب وأدوات إدارة المخاطر:

تتمثل أدوات إدارة المخاطر في مجموعة المعايير والعمليات التي تساعد على تطبيق إدارة فعالة للمخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية، وهي كتالي:

- **الجانب الكمي:** يحتوي هذا الجانب على مجموعة من الأدوات ومؤشرات والنماذج الإحصائية المستخدمة للتعرف على بعض المخاطر وتحليلها وتقييمها مثل مؤشرات نظم الإنذار المبكر، وبرامج اختبار الإجهاد(STRESS TEST) ، برامج تقييم القطاع المالي (PESF)، القيمة المعرضة للمخاطرة. كما طورت مقاييس ونماذج إحصائية أخرى.

- **الجانب النوعي:** ويتمثل في مجموعة من الإجراءات والرقابات، وكذلك الفحوصات التي تستخدم من أجل تحقيق إدارة فعالة المخاطر، كاختيار الأدوات المناسبة الأكثر فعالية وأقل تكلفة لمعالجة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر ودرجة خطورتها المفترضة، بالإضافة إلى هذا يتضمن الجانب النوعي تحديد مسؤوليات مختلف مصالح المؤسسة المساهمة في عملية إدارة المخاطر.

[1] مصطفى عبد الخالق أبو صلاح، "مخاطر تشغيلية حسب متطلبات بازل "، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2007، ص 25.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل

سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية ولجنة بازل للرقابة، مع التمييز بين مقررات كل من بازل (1،2،3) في ظل التطورات التي واكبها هذه اللجنة بأليلتها التي تطورت وتغيرت كثيرا في كيفية إدارة المخاطر المصرفية.

1. تعريف لجنة بازل

من خلال الظروف التي أنشئت من أجلها لجنة بازل، يمكن تعريفها بأنها لجنة استشارية فنية دولية، تجتمع أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، وتعمل على وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباعها للمبادئ، حيث لا تتمتع هذه القرارات والمبادئ بالإلزامية أو أي صفة قانونية.

2. معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقيات لجنة بازل

هدفت للجنة بازل إلى التقليل من مخاطر الصدمات التي تتعرض إليها المصارف وذلك ممن خلال تعزيز الآلية العالمية لرأسمال المصارف وبناء معايير عالمية تضبط النظام المصرفي والمالي العالمي.

- **اتفاقية بازل الأولى:** حاولت لجنة بازل من خلال عملها التقييمي الربط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان للمخاطرة، ولهذا فإنها أعطت في البداية الأهمية الإدارة المخاطر المصرفية من خلال اختلاف أوزان مخاطر الموجودات المصرفية، حيث قامت بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال عام 1988، وحددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف، وقد كانت صيغة هذا المعيار كما يلي[1]:

$$\text{مؤشر كوك} = \frac{\text{رأس المال الخاص بالبنك}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \geq 8\%$$

- **اتفاقية بازل الثانية:** رغم الإيجابيات التي أجرت عن اتفاقية بازل1، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ عام 1999 إلى غاية عام 2006، حيث بدأ

[1] زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017، ص 147.

تطبيق اتفاقية بازل2 مع بداية عام 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأسمالها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاقية بازل1 نوعين من المخاطر هما: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل/2 من بازل1 وقد كانت صيغة هذا المعيار كما يلي[1]:

$$\text{مؤشر MC Donough} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القروض +الأخطار العملية + أخطار السوق}} \geq 8\%$$

- **اتفاقية بازل الثالثة:** في ظل المستجدات المتسارعة في محيط النشاط المصرفي الدولي وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الدولية سنة 2008 من نتائج تبث فشل اتفاقية بازل الثانية في حماية المصارف من الضغوط الائتمانية والانخفاض الكبير في السيولة فإنه سرعان ما أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2010 عن عقد اتفاقية بازل الثالثة وذلك بهدف تدعيم الصلابة المالية للمصارف من خلال تقوية بنية رؤوس أموال المصارف وتحسين نوعيتها وشفافيتها، وقد تم ذلك برفع الحد الأدنى من رأس مال المصرف ، بالإضافة إلى تكوين احتياطي جديد ، زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10 % والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس المال المصرف، ووفقا لمقررات بازل الثالثة أخذ معيار كفاية رأس المال الصيغة التالية[2]:

$$\frac{\text{الشريحة1 + الشريحة2}}{\text{مخاطر (الإئتمان 75% ، السوق 5% ، التشغيل 25%)}} \geq 10.5\%$$

[1] زايدي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[2] المرجع نفسه، ص 173.

المبحث الثاني: نظم الإنذار المبكر (Early Warning System EWS)

بعد تعرض الكثير من البلدان للعديد من الأزمات أصبح من المحتمل تطبيق سياسات رقابية أو تبني نظم إنذار مبكر وهذا بسبب التطورات المتسارعة التي تحدث في الساحة المالية والمصرفية، حيث تساعد هذه الأنظمة على توقع الأزمات قبل حدوثها والحد من المخاطر المصرفية، وترصد نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، هذا ما يساعد متخذي القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة في وقتها المناسب، فظهر في الأدبيات الاقتصادية ما اصطلح عليه بنظام الانذار المبكر.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم نظم الإنذار المبكر

1. نشأة نظم الإنذار المبكر

إن الاهتمام بموضوع نظام الإنذار المبكر ظهر بعدما شهد العالم أزمات مالية ومصرفية متوالية وكان ذلك منذ الأزمة الاقتصادية والمالية الكبرى عام 1929 مرورا بالأزمة المالية التي عصفت بالمكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، وكانت أكثرها شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997 وعام 1998.

كما شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة لنشاطات المصارف التي توجهت خاصة إلى العمليات الدولية وعمليات إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية. تنويع النشاطات المصرفية والتوجه نحو التعامل بالمشتقات الاندماج المصرفي وتزايد نشاطات غسيل الأموال من خلال المصارف.

وتفاديا لتلك الأزمات كان من الضروري اتخاذ إجراءات لحماية الجهاز المصرفي من المخاطر المصرفية من خلال وضع معايير جديدة تمكن من تقدير سلامة الموقف المالي والأداء المصرفي والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي، باعتبار أن طرق التحليل الإحصائي التقليدية لم تعد قادرة على التنبؤ الجيد بالمخاطر المصرفية المتزايدة وبالتالي تمكينها من الاحتراز من الأزمات التي قد تعصف بها.[1]

لذلك ظهرت في العديد من الدول نماذج عدة للتقييم والإنذار المبكر للمخاطر يمكن إيجازها ضمن الجدول التالي:

[1] د يحياوي محمد، "منهج الرقابة بالتركيز على مخاطر تطبيق نظام CAMELS"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة سطيف ، الجزائر ،2019 ،ص 76.

الجدول رقم (2-1): النماذج التقييم والإنذار المبكر للمخاطر

سنة التنفيذ	الهيئة المستخدمة	النظام	البلد
1980	البنك الفيدرالي الأمريكي	CAMEL	الولايات المتحدة الأمريكية
1999	نظام الاحتياطي الفدرالي	CEAL	الولايات المتحدة الأمريكية
1997	المكتب الألماني الفيدرالي	BAKIS	ألمانيا
1993	بنك ايطاليا	PATROL	ايطاليا
1997	اللجنة المصرفية	SAABA	فرنسا
1997	اللجنة المصرفية	ORAP	فرنسا
2008	البنك الفيدرالي الأمريكي	CAMEL	الولايات المتحدة الأمريكية

Source : Gunther Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe ,Revue Française ,N° 1 ,Vol XIX, 2004,P 79.

2. مفهوم نظم الإنذار المبكر (EWS):

وردت عدّة تعاريف لنظم الإنذار المبكر إلا أن التعاريف الأكثر تداولاً هي:

- **التعريف الأول:** "يعرف بأنه نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات مصرفية شاملة ورصدها، وذلك في محاولة لتقيم سلامة المراكز المالية للمصارف الفردية وتحليلها كل على حدة، منعا لوقوعها في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها".[1]
- **التعريف الثاني:** "يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث أزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم

[1] نرمين محمد غسان الحموي، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، 2016، سوريا، ص 3.

من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات التي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني"[1].

بناء على ما سبق، يمكن القول إن أنظمة الإنذار المبكر هي وسيلة تمكن متخذي القرار من تنبؤ بقرب حدوث مخاطر على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، باستخدام توليفة من مؤشرات الكمية والنوعية تساعد في التعرف على أبعاد الخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل خطرًا كبيرا.

تنبع أهمية مؤشرات الإنذار المبكر من كونها تقدم أداة دائمة ومستمرة لتوجيه والتحذير متخذي القرار وواضعي السياسات المصرفية الرقابية من احتمال وقوع الأزمات المصرفية، وبالتالي تعرض الاقتصاد الى الأزمة مالية مصرفية شاملة، حيث يقوم نظام الإنذار المبكر بتعريفهم باحتمالات حدوث هذه الأزمات قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات واجراءات وقائية مانعة، فهذه النظم لها أهمية بالغة والتي سيتم الإشارة إليها في النقاط التالية:

- التقييم المستمر للمراكز المالية للمصارف للوقوف على مدى هشاشتها، ومعرفة أماكن ونقاط الضعف في مراكزها المالية والإدارية على السواء وذلك لتقليل الخسائر المحتملة والمتوقعة في حال وقوع أزمة مصرفية شاملة لأدنى حد ممكن.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية، والتخطيط المسبق لعمليات الرقابة والتدقيق.
- توجيه الاهتمام في التوقيت السليم لمواطن الضعف في المراكز المالية من المشرفين على النظام والمؤسسات المصرفية.[2]

وتنقسم نظم الإنذار المبكر التي طورتها مؤسسات الرقابة المركزية، واستخدامها لأغراض فرض رقابتها المستمرة على مؤسسات أجهزتها المصرفية إلى أربع مجموعات أساسية:[3]

- ❖ النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية.
- ❖ النظم المعتمدة على تحليل النسب المالية.
- ❖ النظم المعتمدة على التقييم الشامل لمخاطر المؤسسات المصرفية.
- ❖ النظم المعتمدة على النماذج الإحصائية.

---

[1] العيد صوفان، د أحمد الغربي، "مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث العلمية، العدد العاشر، الجزائر، ص68.

[2] الطوخي عبد النبي إسماعيل «التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسيوط، مصر،2008، ص 6.

[3] محمد عمر داود، تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن،(2010)، ص118.

المطلب الثاني: النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية وعلى تحليل النسب المالية

1. النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية (أنظمة التصنيف بالمؤشرات)

تم تطوير هذه النظم كوسيلة لتقييم وضع المؤسسات المصرفية من خلال الفحوصات التي يتم إجراؤها داخل موقع العمل (On - Site Examination)، وتعتمد التقييمات التي يتم اشتقاقها من خلال الفحص الموقعي الميداني،(On – Site Examination Ratings)، بشكل أساس على التحليل النوعي و ذلك عن طرق تحليل عدة مؤشرات، والذي يتم إجراؤه من قبل الفاحص الميداني للعديد من الوظائف داخل المؤسسة المصرفية، حيث تتم فيه مقارنة النتائج المتمخضة عن الفحص مع بعض المعايير المحددة مسبقا من قبل مؤسسة الإشراف المركزي، إلا أن هذه المعايير ليست صارمة بالقدر الكبير، حيث يعطى الفاحص متسع من الحرية ليأخذ بالاعتبار ما قد يجده من عوامل أخرى داخل المؤسسة المصرفية، والتي يمكن أن يؤدي وجودها إلى إحداث بعض التغييرات في درجة تصنيف المؤسسة المصرفية.[1]

هناك العديد من أنظمة التصنيف المصرفية بالمؤشرات، تختلف من ناحية المنهجية وطريقة الرصد والتحليل، تستند العديد منها إلى نتائج الفحص الميداني، فيما يلي بعض هذه الأنظمة المعتمدة.

- **نظام التقييم CAMELS:** يعتبر مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، سيستند إلى نتائج الفحص الميداني، يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية، الغرض من استخدام "CAMELS" هو تحديد المخاطر التي تشكل نقاط ضعف في المصرف، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المصرفية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية.

- **نموذج PATROL**: وهو نموذج تقييم مصرفي تم اعتماده في ايطاليا سنة 1993، وهو مستوحى جزئيا من نموذج CAMELS، حيث يعتمد على خمس عناصر أساسية هي: كفاية راس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، الإدارة والسيولة، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي يتراوح بين 1 إلى 5، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك بالاعتماد على المعايير الإشرافية والاسترشادية التي تتضمن كافة المعلومات الكمية والنوعية التي يحتاجها المحلل.

[1] نفس المرجع، ص 125.

- **نموذج BAKIS:** وهو نظام رقابة شامل يستند على المؤشرات المالية ونسب تحليل الطرف المقابل وكذا تقييم المخاطر داخل المنظومة المصرفية، يتم التحليل به على أساس شهري وفصلي على حد سواء. ويهدف النظام إلى تحليل وتقييم سريع جدا للحالة المالية في المصارف، والكشف المبكر عن الاتجاهات المحتملة للتوتر الناتج عن تراكم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومراقبة التطورات العامة في إطار مجموعات مصرفية أو للنظام المصرفي.
- **نظام الإشرافSAABA**: ابتكرت اللجنة المصرفية الفرنسية في 1997 نموذج التحليل الأداء المصرفي (2)" SAABA" وهو نموذج إحصائي يهدف إلى كشف أوجه الضعف المحتملة عن طريق فحص جميع عناصر المخاطر المرتبطة بالنشاط والبيئة المصرفية، يستند في تحليله أساسا على التقييمات التوعية وعلى والتحليل الكمي.

2. النظم المعتمدة على تحليل النسب المالية

تعتمد هذه الأنظمة على المبدأ الأساسي والذي ينص على أن الوضع المالي لأية مصرف يمكن أن يرتبط وبصورة عادلة بمجموعة من المتغيرات المالية والتي تعكسها بيانات المصرف وقوائمها المالية، وأن تحليل النسب المالية المختلفة ومقارنتها بمعيار محدد، قد يعطي إنذارا مبكرا باتجاه المصرف نحو التعثر إذا ما كانت هذه النسب تنحرف سلبا عن المستويات المعيارية للأداء المقبول، أو تنحرف سلبا وبشكل واضح عن الأداء التاريخي للمصرف ذاته، وتشمل هذه المتغيرات المالية مجموعة من المقاييس ذات العلاقة بمدى كفاية رأس المال، جودة الموجودات ومستويات الربحية والسيولة.[1]

المطلب الثالث: النظم المعتمدة على التقييم الشامل للمخاطر وعلى النماذج الإحصائية

1. النظم المعتمدة على التقييم الشامل لمخاطر المؤسسات المصرفية

تعتمد هذه الأنظمة على إجراء التقييم الشامل والتفصيلي للمؤسسات المصرفية، حيث يتم وفقا لهذه الأنظمة تقسيم المؤسسات المصرفية إلى وحدات جزئية يتم فيها تحديد كافة مناطق المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات، ويتم إعطاء درجات تقييمية لكل جزء ووحدة من وحدات المؤسسة المصرفية وفقا لمستوى مخاطرها، ومن ثم يتم تجميع هذه الدرجات للوصول إلى درجة تقييم كلية المخاطر المؤسسة المصرفية، والتي يمكن من خلالها تحديد مدى قرب أو بعد هذه المؤسسة من الفشل والتعثر.[2]

[1] نفس المرجع، ص 128.

[2] نفس المرجع، ص 131.

2. النظم المعتمدة على النماذج الإحصائية

ظهر استخدام النماذج الإحصائية كنماذج للتنبؤ بالمخاطر خلال السنوات العشر الأخيرة حيث أصبحت هذه النماذج تمثل أساسا لخلق ما عرف بنماذج الإنذار المبكر، حيث تعمل هذه النماذج على استخدام التقنيات الكمية المتقدمة، والتي تحاول ترجمة البيانات واشتقاق المؤشرات والتقديرات المختلفة المستويات المخاطر المتوقعة.[1]

المبحث الثالث: نظام التقييم CAMELS

يعد نظام CAMLS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف، ويساعد السلطات المختصة في الكشف المبكر السلامة المصرفية من عدمها، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتفادي انهيارها وإفلاسها، ومنه تحقيق الاستقرار المالي الجزئي.

المطلب الأول: مدخل الى نظام التقييم CAMELS

يقوم نموذج CAMELS على مجموعة من الأسس والقواعد كما يغطي العديد من المحاور التي يستند إليها في تقييم الأداء المصرفي ودعم نظام الرقابة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب من خلال إبراز ماهية النظام وتوضيح الأسس العامة التي يقوم عليها النظام والمحاور الرئيسية التي يغطيها.

1. نشأة نظام CAMELS ومراحل تطوره

كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة في استخدام نظم الإنذار المبكر وهذا راجع للأزمة المصرفية التي عرفتها سنة 1933، حيث أدت هذه الأزمة إلى إفلاس 4000 بنك وطني فتم نتيجة لذلك إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية لبعث الثقة في الأفراد الذين قاموا بسحب ودائعهم من البنوك، كما تم التفكير في وضع نماذج ونظم للإنذار المبكر بهذه الأزمات وظهر بذلك نظام CAMELS الذي تم تبنيه في 13 نوفمبر 1979 من قبل مجلس تقييم المؤسسات المالية الفدرالي (The Federal Financial Institution Examination Council) FFIEC وتم اعتماده من قبل الإدارة الوطنية للاتحاد الإئتماني (The National Credit Union Administration)في أكتوبر 1987 ليستخدم بعد ذلك من قبل الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي الذي قام بتصنيف البنوك وزودها بنتائج هذا التصنيف دون نشرها للجمهور[2]، ولقد

[1] نفس المرجع، ص 134.

[2] Mishra Aswini Kumar and others, Analyzing soundness in Indian banking: A CAMEL Approach, Research Journal of Management Sciences, International Science Congress Association, India, Vol 1, No3, October 2012, P10.

أثارت هذه النتائج العديد من الاستفسارات حول قدرة النموذج على قياس الصلابة المالية للبنوك، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن هذه النتائج كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي، كما أثبتت العديد من الدراسات مقدرة النموذج على تحديد درجة المخاطرة بالبنوك بشهور عديدة، وبناء على ذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر نتائج التصنيف التي يظهرها هذا النموذج للجمهور بغرض تحسين مقدرتهم على التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، كما رأي هؤلاء الباحثين ضرورة إدراج نتائج تحليل النموذج المتوصل إليها ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الإفصاح والشفافية، لكن كان هناك اتجاه آخر خالف هذا الرأي ورأى أن تقتصر عملية نشر نتائج تحليل النموذج على السلطات الرقابية فقط حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في البنوك والنظام المصرفي ككل[1].

2. مفهوم نظام التقييم CAMELS

وردت عدّة تعاريف لنظام CAMELS إلا أن التعاريف الأكثر تداولاً هي:

- **التعريف الأول:** هو نظام تقييم مصرفي أمريكي تم وضعه لإجراء عمليات الفحص الميداني للبنوك من قبل السلطات الرقابية، ويقوم هذا النظام على العديد من المؤشرات التي تغطي ست محاور رئيسية في البنك هي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق[2].
- **التعريف الثاني:** هو نظام مخصص لقياس سلامة الأداء المصرفي تم استخدامه في بداية الثمانينات من قبل السلطات الإشرافية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويسمح هذا النموذج بتقييم البنوك من خلال ستة معايير رئيسية يتم على أساسها إعطاء هذه البنوك تصنيفا مجمعا مبني على تقييم وتصنيف هذه المعايير.[3]

---

[1] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10 ،2012، ص207.

[2] Faouzi Abdenour, Siham houhou , Un modèle d'alerte précoce de difficultés bancaires pour les pays émergents, revue d'économie internationale, Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPI), France, N 114,2008, P9.

[3] عباس فاضل رحيم، أهمية نظام في تقييم أداء المصارف CAMELS في العراق : دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد 39 ، 2014 ، ص31.

❖ **التعريف الثالث**: نموذج CAMELS هو إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وهو يتمثل في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية ومعرفة درجة تصنيفها.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج CAMELS هو أداة لتقييم أداء البنوك ونظام للإنذار المبكر عن الأزمات فيها، يعمل على تحليل الوضعية المالية لهذه البنوك وإعطائها درجة تصنيف معينة تمكنها من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة وذلك من خلال تقييم ست محاور رئيسية سبق ذكرها.

ويتم الوصول إلى التصنيف النهائي للبنك من خلال المتوسط حسابي لدرجات التصنيف الخاصة بالعناصر الست وذلك كما يلي:

جدول رقم (2-2) تصنيف البنوك وفق نظام التقييم CAMELS

مستوى التصنيف	التصنيف الرقمي	نوع التصنيف	وضعية البنك	الإجراء الرقابي
1	1,49-1	قوي	يتمتع البنك بمركز ووضع مالي سليم. إدارة جيدة للمخاطر وتمتع البنك بقدرة كبيرة على مواجهة تقلبات	لا يتخذ أي إجراء
2	2,49-1,5	مرضي	يتمتع البنك بمركز ووضع مالي سليم. يعاني البنك من بعض المشاكل ولكنها تكون قابلة للتصويب والمعالجة	معالجة السلبيات
3	3,49-2,5	معقول	يعاني البنك من بعض المشاكل التي تحتاج إلى معالجة فورية من قبل الإدارة. يسجل البنك عدة نقاط ضعف تجعله غير قادر على تحمل مخاطر السوق.	رقابة ومتابعة لصيقة
4	4,49-3,5	خطر	يعاني البنك من العديد من المشاكل التي تتطلب التدخل بشكل أسرع لمعالجتها. يسجل البنك ضعفا كبيرا في النواحي المالية والإدارية مما يجعله غير قادرا على مواجهة مخاطر السوق.	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية

[1] محمد محمود الطائي، حسام عباس على، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة المثنى، العراق ، العدد 9، 2019 ، ص 219.

5	5-4,5	سيء	يعاني البناء من وضع مالي غير سليم وهو مهدد بالوقوع تحت الإفلاس يواجه البنك مشاكل حادة لا يستطيع السيطرة عليها	رقابة دائم- إشراف

Source: Mohammad Kamrul Ahsan, measuring financial performance based on CAMEL P48

- **تصنيف قوي (1):** يعطى هذا التصنيف البنك الذي يتصف بالمتانة في جميع النقاط وعموما البنوك ذات التصنيف 1 أو2 ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة. و أي نقاط ضعف تكون خفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، و تكون البنوك في هذا التصنيف قوية وقادرة على مواجهة ظروف الكساد الاقتصادي، و إدارة المخاطر تتمتع بأداء قوي وصلب.
- **تصنيف مرضي (2):** إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة تلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالقوانين والأنظمة، ولكنها تعاني من مشاكل خفيفة تقع ضمن إمكانيات كل من الإدارة ومجلس الإدارة ورغبتها في التصحيح، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك مقنعة عموما ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي.
- **تصنيف معقول (3):** إن هذه البنوك تعاني من ضعف في عنصر أو أكثر والذي إذا لم يصحح ضمن إطار زمني معقول يمكن أن يؤدي إلى مخاوف عدم الوفاء أو مشاكل في السيولة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف، بطريقة مناسبة، وهذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية.
- **تصنيف خطر (4):** إن هذه البنوك تعاني من ممارسات خطرة وخاطئة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس الإدارة، إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة، وتتراوح مشاكل هذه البنوك ما بين حادة إلى حرجة واحتمالية الفشل كبيرة لهذه البنوك إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.
- **تصنيف سيئ (5) :** البنوك في هذه المجموعة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة و غير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر، ان حجم ودرجة

حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها لذلك احتمال فشل هذه البنوك كبير وتحتاج إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه البنوك الاستمرار.[1]

المطلب ثاني: مقومات نظام التقييم CAMELS

إن استخدام نظام CAMELSيستدعي تحليل ست مقومات رئيسية متعلقة بالبنك، وفي هذا المطلب سنحاول التفصيل في هذه المقومات وذكر ما هو أهم.

1. كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY

❖ **مفهوم كفاية راس المال**

تعتبر كفاية رأس المال كمقياس لمخاطر البنك وتعرف باسم القوة المالية للبنك وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة، كما يمكن الاشارة إليها أيضا كمقياس لملاءة البنك أي قدرته على أداء التزاماته المالية، وتعرف بأنها مدى متانة وقدرة رأس مال البنك وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وفشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض في قيمة الاستثمارات ، و تكمن أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ على سلامة واستقرار البنوك وقدرتها على امتصاص الخسائر الغير متوقعة، إضافة إلى ذلك تؤثر كفاية رأس المال في المركز المالي للمصرف وعمله من جانب أن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار، مما يساهم في استقرار بيئة العمل المصرفي للبنوك [2].

❖ **نسب تحليل كفاية راس المال**

يعتمد نظامCAMELS في قياس كفاية راس المال على النسب التالية:

- نسبة الرافعة المالية
- نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
- نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر

❖ **تصنيف كفاية راس المال**

يتم إعطاء تصنيف لكل مصرف وفق ما يلي:

[1] Mohammad Kamrul Ahsan, measuring financial performance based on CAMEL A : Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh , Metropolitan University, ylhet, BANGLADESH , P48-49

[2] الحريث. م. ع. م. وحزوري، ح. ا. ا. (2018)، "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي،" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات 43, 244-252.

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول: وهي بنوك تتميز برأس مال جيد يفوق المتطلبات الدنيا، مما يجعله كافي لامتصاص الخسائر الحالية والمتوقعة بما في ذلك الخسائر من الالتزامات العرضية خارج الميزانية.

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني: تتجاوز نسب الملائمة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر المصرفية.

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث: يتوافق مع ملاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، ومن أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل، فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وضعف في القدرة على زيادة رأس المال لمواجهة المتطلبات التنظيمية.

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع: ويعتبر رأس مال هذه البنوك ضعيفا خاصة إذا تمت مقارنته بحجم المخاطر المتعلقة بأصولها، فإذا لم تتخذ الإدارة إجراء فورية لتصحيحه، فإنه يتوقع الإعسار والإفلاس الوشيك.

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس: وهي بنوك تتميز برأس مال ضعيف جدا كما أن خسائر الاستثمارات والقروض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي وبالتالي فهي في وضعية مالية حرجة تستلزم التدخل السريع لإداراتها لتدارك الوضع قبل تفاقمه.[1]

2. جودة الأصول

❖ **مفهوم جودة الأصول**

تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الأكبر في نظام التقييم CAMELS وبشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما ان مخاطر الإعسار في المصارف تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، فمؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية.

[1] : يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 210.

ان تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض أو الديون ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة ونشاطات خارج الميزانية كذلك فان التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر. [1]

❖ **نسب تحليل جودة الأصول**

للحكم على مدى جودة أصول البنك يتم استخدام النسب التالية:

- نسبة التصنيف المرجح:(Weighted Classification Ratio WCR) وهي حجم المخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات الديون.
- نسبة التصنيف الإجمالي(Total Classification Ratio TCR) وهي حجم الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات الديون. [1]

❖ **تصنيف جودة الأصول:**

يتم إعطاء تصنيف لكل مصرف وفق ما يلي:

- **<u>البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول:</u>**

✓ حجم الديون المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأسمال.

✓ وجود اتجاه إيجابي في عمليات تحصيل القروض.

✓ احتفاظ البنك بمخصصات كافية لمقابلة الخسائر المتوقعة.

- **<u>البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني:</u>**

✓ حجم الديون المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأسمال.

✓ وجود اتجاهات سلبية في عمليات عداد القروض.

✓ وجود نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات الخاصة بالمتابعة والتحصيل.

- **<u>البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث:</u>**

✓ استمرارية الارتفاع في حجم القروض المتعثرة مما قد يؤدي إلى حدوث إعسار مالي في البنك إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع.

✓ القروض المشكوك في تحصيلها تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها.

- **<u>البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع:</u>**

✓ ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة سابقا

[1] - اسماعيل يونس يامين، محمد سامي الظهراوي، مرجع سبق ذكره ، ص4.

- ✓ حجم القروض المتعثرة فيها إلى 60% من إجمالي رأس مال.

- **<u>البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس:</u>** يسجل هذا النوع من البنوك مستوى عال من القروض المتعثرة التي تهدد رأس المال بصورة كبيرة مما يتطلب تدخل قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين والدائنين.[1]

3. جودة الإدارة

❖ **مفهوم جودة الإدارة**

إن مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة، ويكمن الهدف من الالتزام الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هو ضبط المخاطر وحماية الموجودات وضبط الالتزامات[2].

❖ **مؤشرات جودة الإدارة**

يضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية وهي كتالي:

- الحوكمة - الموارد البشرية - عملية المراقبة والتدقيق - نظام المعلومات

- التخطيط الاستراتيجي[3]

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية المتعلقة بتقييم كفاءة الإدارة في البنوك، ومن بين هذه المؤشرات: [4]

- نسبة التكاليف التشغيلية
- معدل الإيراد لكل موظف

❖ **تصنيف جودة الإدارة**

يتم إعطاء تصنيف لكل مصرف وفق ما يلي:

---

[1] بسام أسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 40، العدد1، 2018، ص 295.

[2] يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 211.

[3] يورقية ، شوقي - طريق camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-2019- ص 9

[4] Malihe Rostam , determination of Camels model on bank's performance, International journal of multidisciplinary research and development, vol 2, N°10 , october 2015 , P565 .

- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول:** يعني أن الأداء قوي من قبل الإدارة ومجلس الإدارة، إدارة قوية للمخاطر تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، كل المخاطر معرفة ومسيطر عليها.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني:** لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف الأول حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث:**

تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة.

- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع:**

تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الإعسار.

- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس:** هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة[1].

4. الربحية

❖ **مفهوم الربحية**

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنكي فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتعتبر أحد أهم مصادر التمويل الداخلي لزيادة رأس المال و مواجهة

[1] علي شاهين، مرجع سابق، ص 10.

الخسائر، و تعطي المؤشرات مدى قوة المصرف في توليد الأرباح، فانخفاض نسب و مؤشرات الربحية يمكن ان يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في الربحية المصرف، ففي حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة الاستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. [1]

❖ **نسب تحليل الربحية:**

هناك عدة نسب يمكن النظر إليها عند تحليل الربحية أهمها:

- نسبة الربح الصافي على إجمالي الأصول(RETURN ON ASSETS ROA)
- نسبة الربح الصافي على حقوق الملكية (RETURN ON EQUITY ROE) .

❖ **خصوصية الربحية البنوك الإسلامية**

عند الحديث عن مؤشرات ومعدلات الأرباح في المصارف الإسلامية يجب أن نشير إلى فئة جديدة من المودعين الذين لا يتقاضون فائدة محددة على إبداعاتهم، أي أنهم ليسوا مقرضين بفائدة مسبقة، وإنما هم مودعين يشتركون في الربح والخسارة، وهذا يعني وجود فئة أخرى من الشركاء غير المساهمين هم فئة المودعين الشركاء، وهنا يجب أن نظر في أمر هؤلاء الشركاء الجدد إلى جانب المساهمين أي أن الأرباح في المصارف الإسلامية قسمين:

1- حصة المساهمين في (الأرباح الموزعة على المساهمين)
2- حصة المودعين (الأرباح الموزعة على المودعين)

ففي البنوك الإسلامية نضيف مجموعة ثالثة من المؤشرات وهي مؤشرات الربحية من منظور أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة (Return on Deposit ROD) وتقاس بنسبة الربح الصافي إلى إجمالي الودائع .

حيث تشكل الأموال المستقطبة على أساس المضاربة نسبة كبيرة من موارد المصارف الإسلامية، ويجب على المصارف الإسلامية أن تسعى للوصول إلى عائد مناسب للمودعين، فيكون لهم عائد أعلى من عائد المودعين في المصارف الأخرى، ذلك لأن المودع في المصرف الإسلامي مودع مخاطر(شريك في الربح والخسارة)، أما المودع في المصرف التقليدي فهو مودع مضمون له الأصل والعائد (مقرض بفائدة مضمونة)، فيجب أن يكون عائد المودع في المصرف الإسلامي أعلى بما يتناسب مع المخاطرة التي تنطوي عليها الشراكة في المصرف الإسلامي، ويحصل أصحاب ودائع الاستثمار على عوائدهم بنسبة مشاركتهم فقط في أرباح المضاربة، وعلى ذلك فإن مبلغ الأرباح الموزعة على أصحاب ودائع الاستثمار، هو حصتهم من أرباح المضاربة المتفق عليها

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 211.

ناقصة ما يتم تخصيصه (أو ما يتم إضافته) من احتياطي مخاطر الاستثمار ومن احتياطي معادل الأرباح إذا ما دعت الحاجة،

❖ **تصنيف الربحية**

ويتم تصنيف البنوك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسب وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول:** تحقق هذه البنوك معدلات ربحية مرتفعة تساهم في دعم مراكزها المالية وقواعد رأسمالها.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني:** تحقق هذه البنوك معدلات ربحية لا بأس بها لكنها قد تعرف اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين نوعية أرباحها أكثر.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث:** تحقق هذه البنوك معدلات ربحية تقل عن متوسط الربحية التي تحققه البنوك الأخرى الأمر الذي يؤثر سلبيا على عملية تكوين الاحتياطيات ويستلزم بالضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة هذه البنوك على توليد الأرباح.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع:** وتحقق هذه البنوك معدلات ربحية منخفضة تقل بكثير عن متوسط الربحية المحقق من قبل البنوك الأخرى، لذلك وجب على إدارة هذه البنوك التدخل بشكل فوري وسريع واتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات والتدابير لضبط النفقات والمصاريف وتحسين الأرباح والمداخيل.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس:** وهي بنوك تحقق خسائر مالية تؤثر بشكل سلبي على قواعد رأسمالها وتهدد استمراريتها في السوق المصرفي.[1]

5. السيولة

❖ **مفهوم السيولة**

تعبر السيولة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع، فالموجودات تتفاوت بدرجة سيولتها، لكون النقدية هي المسائل المطلق الذي تقاس بها سيولة بقية الموجودات، فهناك موجودات

[1] الكراسنة ، إبراهيم مرجع سابق، ص32.

قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فإنها تتضمن على درجة من السيولة، وفي مقابل ذلك تتحوط المصارف لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات.

تبقي المصارف جزء من الودائع نقدا (احتياطيات أولية) وتوظف الباقي في موجودات قريبة جدا من النقد وتعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة المصرف احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات، وكلما قصر أجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة المصرف، وفي المقابل كلما زاد أجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح، وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت أجالها أي ازداد الطلب عليها كلما تدهورت سيولة المصرف وازداد الضغط على الموجودات.[1]

❖ **نسب تحليل السيولة**

- نسبة القروض إلى إجمالي الودائع
- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
- نسبة السيولة الداخلية: وتقاس بنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى.

❖ **خصوصية السيولة في البنوك الإسلامية**

يكمن الفرق هنا في المصطلحات فقط، ففي البنوك الإسلامية نستعمل لفظة الديون على خلاف البنوك التقليدية.

❖ **تصنيف السيولة**

- البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول: وتتميز هذه البنوك بوجود فائض في السيولة يمكنها من تلبية سحوبات المودعين وطلبات القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى القدرة على تلبية الطلبات غير المتوقعة، وبذلك تستجيب هذه البنوك لمتطلبات الرقابة المصرفية المتعلقة بالسيولة.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني:** وتتوفر هذه البنوك على سيولة لا بأس بها ولكنها قد تحتاج لتسييل جزء من أصولها أو ضخ موارد جديدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين وتلبية طلبات القروض.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث:** وتتميز هذه البنوك بسيولة معقولة إن لم نقل منخفضة كما تتميز بالاعتماد على الودائع الجارية أكبر من الودائع الآجلة الأمر الذي يستدعي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين إدارة السيولة في البنك.

[1] يورقية ، شوقي مرجع سابق 10-11.

- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع:** وتتميز هذه البنوك بسهولة ضعيفة تعكس عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يستدعي التدخل السريع لإداراتها واتخاذ كافة الإجراءات لتقوية مركز السيولة بهذه البنوك والحفاظ على سمعتها وثقة العملاء بها.
- **البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس:** ويعتبر موقف البنوك في هذه الحالة حرج جدا وقد تتعرض للتعثر والإفلاس مما يستدعي المباشرة بشكل فوري في القيام بإجراءات تصحيحية، وقد يستلزم الأمر دعم خارجي من البنك المركزي لحمايتها من الانهيار[1].

6. حساسية السوق

❖ مفهوم حساسية السوق

تتعلق حساسية السوق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية. و قد قمنا في الفصل الأول بأخذ نضرة شاملة على هذه المخاطر.

❖ نسب تحليل حساسية السوق

يتم تقييم حساسية البنوك المخاطر السوق وفقا لنموذج CAMELS بالاعتماد على:

- تحليل الفجوة.
- نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول.
- نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول.

❖ تصنيف حساسية السوق

البنوك المدرجة ضمن المستوى الأول:

- ✓ ارتفاع درجة تحكم البنك في مخاطر السوق.
- ✓ توافر ملاءة مالية كافية للبنك ومستوى جيد من الأرباح مما يعزز قدرته على مواجهة مخاطر السوق.
- ✓ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

[1] علي شاهين، مرجع سابق، ص 14.

البنوك المدرجة ضمن المستوى الثاني:

- ✓ يتميز البنك في هذه الحالة بنفس الخصائص السابقة إلا أن يوجد احتمال بتأثر البنك بمخاطر السوق.
- ✓ انخفاض درجة تحكم البنك في مخاطر السوق.

البنوك المدرجة ضمن المستوى الثالث:

- ✓ تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تقليدية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

البنوك المدرجة ضمن المستوى الرابع:

- ✓ ظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق.

البنوك المدرجة ضمن المستوى الخامس:

- ✓ يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس.

3. المطلب الثالث: مميزات و عيوب CAMELS

يتميز نظام CAMELS بالعديد من الخصائص والمميزات التي جعلته يصنف ضمن أهم النماذج والنظم التقييم في مجال قياس الأداء ودعم نظام الرقابة المصرفية.

1. مميزات نظام CAMELS

يمكن تلخيص اهم مميزات نظام CAMELS فيما يلي[1]:

- يعمل النموذج على تصنيف البنوك وفق معايير موحدة مما يسهل عملية المقارنة بين البنوك.

[1] 1 - Mahdi Bastan and others , Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system. The 34th International Conference of the System Dynamics Society, Delft, Netherlands, 6 october 2015 ,P3 .

- يعتبر من أكثر النماذج استخداما في قياس السلامة المصرفية للبنوك نظير مساهمته في تحسين جودة الرقابة والإشراف المصرفي للبنوك المركزية.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- يوفر النظام تصنيفا شاملا لنظام المصرفي حيث يعمل على تحليل البيانات الخاصة بكل عنصر من العناصر الأداء المصرفي الست.
- اختصار وقت التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- يشكل النظام أساسا يستند إليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية وذلك من خلال المعلومات والنتائج التي يوفرها.
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية، ويعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية.

2. عيوب وصعوبات تطبيق نظام التقييم CAMELS

يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1 - أعطى نظام CAMELS أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعب تثبيتها طوال فترة التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

2 -يعتمد المعيار على تقسيم البنوك المجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك الأخر داخل المجموعة نفهمها، وبالتالي فهولا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

3-يعتمد أيضا على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

[1] أحمد الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص5.

خلاصة الفصل:

قدم هذا الفصل تحليلا وتمحيصا وصفيا لأحد أهم النظم التي تعني بالسلامة المالية و إدارة المخاطر في النظام المصرفي و المالي و هو نظام CAMELS ، فبعد أن قمنا بأخذ نضرة شاملة حوة إدارة المخاطر و حول نظم الإنذار المبكر و تبين أهميتهما في هذا المجال، قمنا بالتركيز على نظام CAMELS الذي يعتبر من أهم الأنظمة المستعملة في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية و التقليل من حدتها و الحد من قابلية تعرض القطاع المصرفي للانهيار، حيث يقوم باكتشاف نقاط الضعف في العمليات المالية و التشغيلية والإدارية للمصرف في وقت مبكر من خلال تقييمها و تصنيفيها، مما يسمح لمتخذي القرار بمعالجة الاختلالات و سد الثغرات و اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت اللازم.

الفصل الثالث

تطبيق نظام التقييم CAMELS على بنك البركة الجزائري

مقدمة الفصل

سعيا منا لتعميق الدراسة النظرية بالتجربة التطبيقية، تم اختيار بنك البركة الجزائري من أجل إسقاط ما استخلصناه من الجانب النظري، سنحاول من خلال هذا المبحث تطبيق نظام التقييم CAMELS على بنك البركة الجزائري كأحد أدوات إدارة المخاطر، لقياس مدى سلامة أداء البنك خلال الفترة (2018-2020) ثم تصنيفه واكتشاف أوجه القوة و أوجه الخلل المالي في أدائه إن وجد قبل وقت مبكر حتى لا يتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهياره، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع في أزمة مصرفية ، ولتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ، والتي يمكن حصرها في العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة و فعالية الادارة، الربحية، السيولة و الحساسية المخاطر السوق.

المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

يعتبر نظام البنكي الإسلامي في الجزائر تجربة حديثة العهد، حيث يعد بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر يستمد أسس عمله من ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث اتسمت مهامه بالصعوبة في وسط ساد فيه التعامل بالفائدة الربوية، ووجود نقص في الكفاءات البشرية، وبالرغم من التجربة القصيرة لبنك البركة الجزائري فقد تمكن من التوسع بشكل كبير في موارده الرأسمالية، وشبكة موقعة الجغرافية وأدواته الاستثمارية والتمويلية.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك البركة الجزائري

1. تعريف مجموعة البركة المصرفية:

تعرف مجموعة البركة المصرفية على أنها تجمع لعدة بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، تستثمر أموالها بطريقة إسلامية بغرض تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية السمحاء، وكذلك نشأت الحاجة لأصحاب الفوائض المالية في استثمار أموالهم بطرق إسلامية خالية من معدلات الفائدة الربوية.

حيث بدأت هذه المجموعة بتكوين شركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة المملكة العربية السعودية عام 1979، وهي تشمل عدة بنوك وشركات إسلامية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وعقدت مجموعة البركة ندوتها الرابعة بالجزائر ما بين 18-20 نوفمبر 1986، وأسفرت على تشكيل لجنة لدراسة إنشاء بنك البركة الجزائري.[1]

2. نشأة بنك البركة الجزائري:

تم تأسس بنك البركة الجزائري عام 20 ماي 1991، وهو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، بالشراكة بين القطاع العام والخاص، بين مجموعة البركة المصرفية بالبحرين بنسبة 55.90 % وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر بنسبة 44.10 %، برأس مال 50 مليار سنتيم، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، وفي إطار قانون النقد والقرض رقم 11-03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

يمتلك البنك عدة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني، موزعة على كبريات ولايات الجزائر، حيث وصلت إلى 33 وكالة، ويقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة.

---

[1] https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction

[2] بنك البركة الجزائري، القانون الأساسي لبنك الجزائر، مطبوعات بنك البركة، 0222 ، ص: 1

ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006: زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري .

2009: زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012: تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية .

2016: الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري .

2017: زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018: أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة " Global Finance". وفي نفس السنة من بين أحسن الوحدات البنكية من حيث المردودية، وأبرز البنوك على مستوى الساحة البنكية الجزائرية.

2020: زيادة الرابعة لرأس مال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والمبادئ التي يقوم عليها لبنك البركة الجزائري

1. الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

لا يختلف الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري عن سائر البنوك الأخرى حيث يعتبر هو الإطار الإداري الذي يمكن البنك من تنفيذ القرارات الإستراتيجية، وفيما يلي شرح الهيكل التنظيمي للبنك حسب ما يوضحه الشكل (3-1):

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

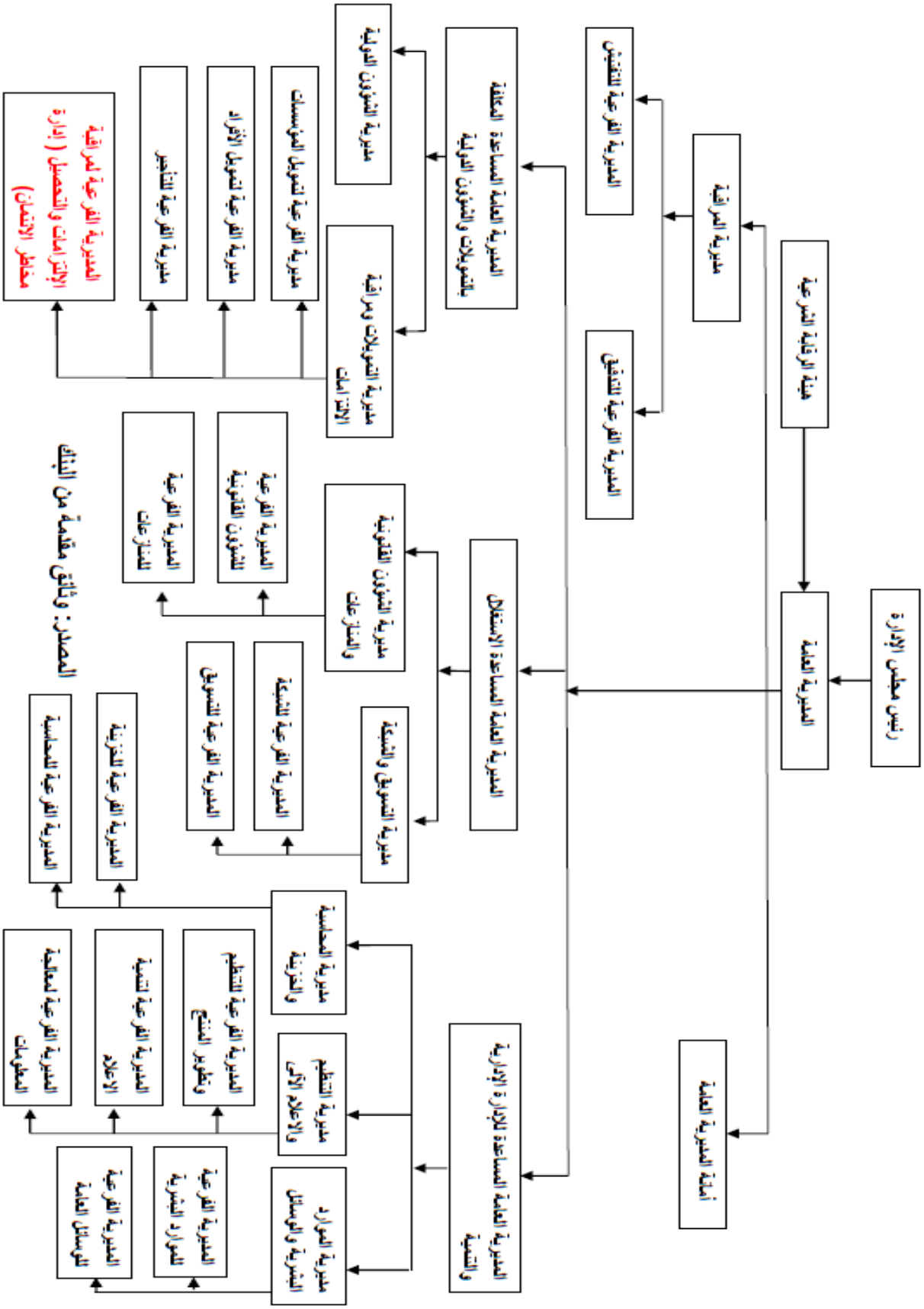

المصدر: وثائق مقدمة من البنك

❖ **مجلس الإدارة:**

يتكون مجلس الإدارة من 6 أعضاء، نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والآخرين يقومون بتمثيل مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية، حيث يتولون تعين رئيس مجلس الإدارة، أين يتولى هذا الأخير تسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة، كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعضا من صلاحياته وسلطاته، ويمكن لمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو إعلامهم.

❖ **المديرية العامة:**

تتكون هذه المديرية من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين، وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام، فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطت مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاتها وأوامره، كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والكيفيات الملائمة من أجل تجسيدها وهذا فيما يخص: تقوية وتنمية شبكة استغلال البنك، تدبير جميع الموارد، تنمية رقم الأعمال مع الشركاء الوطنين والخارجيين.

❖ **هيئة الرقابة الشرعية:**

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من 5 أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كله لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها، وتتحدد مدة عضوية هؤلاء 3 سنوات قابلة للتجديد، حيث تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيسا للهيئة ونائبا له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، أو في حالة تسريحه أو استقالته، ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، ويمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية والشروط التي تم تعيينهم بها.

❖ **مديرية المراقبة:**

تكون هذه المديرية تحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:

- ضمان مراقبة جميع هياكل البنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة.

- تقييم درجة أمن وفعالية إجراءات التسيير والتشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك.

❖ **المديرية العامة المساعدة للإدارة والتنمية:** المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب بالسلطات الممنوحة له بمتابعة وتنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له، المتمثلة في:

- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة. - مديرية المحاسبة والخزينة.
- مديرية التنظيم والإعلام الآلي.

❖ **المديرية العامة المساعدة الاستغلال:**

إن المدير العام المساعد المكلف بالاستغلال مكلف بموجب التحويل بالسلطات الممنوحة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي، بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات التابعة للهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في:

- مديرية التسويق والشبكة. - مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

❖ **المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتمويلات والشؤون الدولية:**

أن المدير العام المساعد للتمويلات والشؤون الدولية مكلف بموجب الصلاحيات المخولة له عن طريق هذا الهيكل التنظيمي بمتابعة المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له. والمتمثلة في:

❖ **مديرية التمويلات ومراقبة الالتزامات والتحصيل.**

تتمثل مهمة المديرية في تطبيق سياسة البنك في مجال تمويل المؤسسات

❖ **مديرية الشؤون الدولية:**

موضوعة تحت سلطة المدير المركزي بمساعدة مدير مساعد، تتمثل المهام الرئيسية المديرية الشؤون الدولية في القيام بالبحث، والتفاوض، ووضع وتسيير التمويلات الخارجية للسياسة المحددة من البنك في هذا المجال. و توجيه ومساعدة شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة الخارجية وتنفيذ عمليات التحويل والاستيراد.[1]

[1] معلومات مقدمة من المصرف

المطلب الثالث: أهداف ونشاطات بنك البركة الجزائري

1. أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمة المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال:

- ❖ تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ إسلامية وتحقيق عوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.
- ❖ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- ❖ الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، فبنك البركة الإسلامي الجزائري لا ينظم إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية، لأن الإسلام دين منهج وعقيدة، حيث لا تفرق من جانب إلى آخر،
- ❖ تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- ❖ القيام بكافة الأعمال التجارية والاستثمارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفين.

تطوير أشكال التعاون مع المصارف الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات والخيرات.

- ❖ تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

2. نشاطات بنك البركة الجزائري:

يقوم بنك البركة الجزائري بتغطية الاحتياجات الاقتصادية في القطاعات المختلفة المجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال العمليات التالية:

- ❖ **في مجال الخدمات المصرفية:**

يمارس البنك كافة أوجه النشاط البنكي المعروفة أو المستحدثة بما يمكن البنك من القيام بها في إطار التزاماته كما يلي:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتقاضيها وتحصيلها للأوراق التجارية.
- تحويل الأموال في الداخل والخارج وفتح الاعتماد المستندي وتبليغه.

- إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.
- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر المتبادل بدون فائدة لمختلف العملات الأجنبية حسب الحاجة
- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.
- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا وفق الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية بالتعاون مع الجهات المختصة.
- القيام بالدراسات خاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات.

❖ **في مجال الخدمات الاجتماعية:**

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجمعيات والأفراد عن طريق الاهتمام بما يلي:

- تقديم القروض الحسنة حسب الغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض ببدء مشروعه وتحسين مستواه المعيشي.
- إنشاء إدارة الصناديق المختلفة الأهداف الاجتماعية وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف.

❖ **في مجال التمويل والاستثمار:**

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم والمنبثقة عن خبرته في تلك المجالات.

❖ **خدمات أخرى:**

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة إلى ما سبق، أن يقوم بما يلزم من التصرفات التحقيق أهدافه وخصوصا:

- إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية.
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات لاسيما المجالات المكملة في أوجه نشاط البنك.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري

تمثل المخاطر أحد أكبر التحديات التي يوجهها بنك البركة الجزائري، و هنا يأتي الدور المحوري و الأساسي لمديرية إدارة المخاطر، التي سنتطرق إليها بالتفصيل مع سياسات البنك في مجال إدارة المخاطر في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف مديرية إدارة المخاطر بيك البركة الجزائري

عند تأسيس إدارة المخاطر ببنك البركة الجزائري سنة 2009 بعد الأزمة المالية لسنة 2008 التي حتمت الاهتمام أكثر بموضوع إدارة المخاطر، جعلتها الإدارة العليا لبنك هيئة قائمة بذاتها في شكل مديرية مثل بقية المديريات الرئيسية المشكلة للبنك، فجعلت لها هيكلا تنظيميا وبشريا، وذلك إدراكا من إدارة البنك العليا بالأهمية الكبرى لمثل هذه المديرية كونها تلعب دور صمام الأمان في مجال المخاطر التي قد تعترض نشاط البنك خاصة وأن التوجهات الحديثة في إدارة المخاطر تتطلب وجود مثل هذا التنظيم.

❖ **الشكل رقم (3-2): أقسام مديرية إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري**

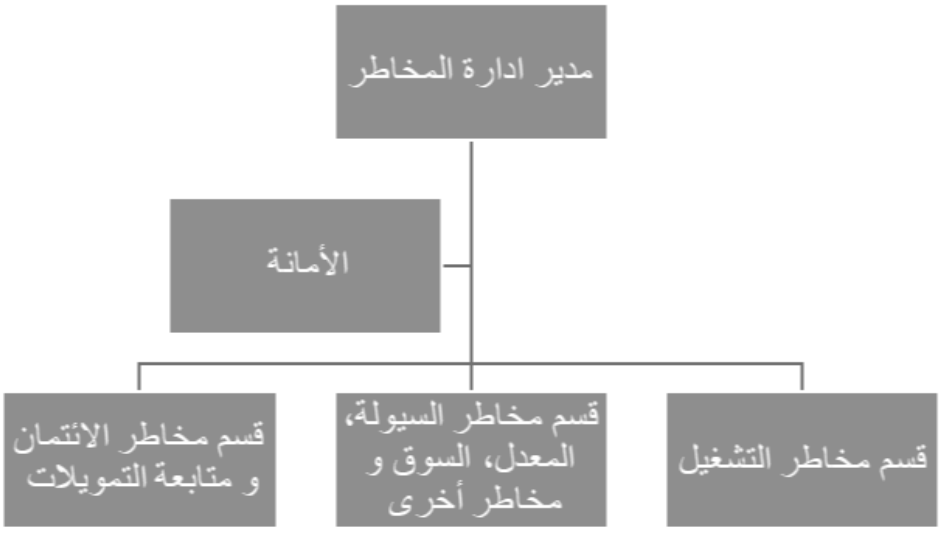

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معلومات بنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر وقسم مخاطر الائتمان

تختلف مهام ومسؤوليات كل موظف في إدارة المخاطر البنك البركة الجزائري بحسب المركز الذي يشغله

1. مدير إدارة المخاطر: تتمثل مهامه ومسؤولياته في:

- مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في تقييم كفاية وكفاءة السياسات والإجراءات والممارسات وأنظمة الرقابة الخاصة بالمخاطر.
- فحص كافة المقترحات الخاصة بحدود المحافظ وذلك للتأكد من سلامة الحدود المقترحة على أساس الاعتمادية أو الاستقلالية الذاتية وعلى ضوء هيكل المخاطر الكلي للبنك.
- المراجعة الدورية لهيكل المخاطر للبنك بغرض التعرف على جوانب التركز المفرط سواء لدى العميل الواحد.
- التأكد من أن المخاطر المتخذة من طرف البنك تتماشى وتتلاءم مع التشريعات والقوانين والمعايير المصرفية المعمول بها وكذا تحديد هيكل وشكل ومحتويات ومكونات هذه المخاطر.
- توصيل سياسات وحدود المخاطر إلى الجهات المعنية في البنك ومساعدتها على فهمها وتلقيها توفير الارشادات الجهات المسؤولة عن مراجعة التمويل ومعالجة مشاكله وعن مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وكذا المخاطر الأخرى.

2. قسم مخاطر الائتمان ومتابعة التمويلات: تتمثل مهام ومسؤوليات هذا القسم فيما يلي:

- تقييم المؤسسات حسب النموذج المعتمد من طرف البنك.
- التأكد من وجود كل المعلومات المطلوبة في ملف العميل.
- التأكد من احترام السقوف التمويلية والمتطلبات الرقابية.
- تقديم تقييم مستقل بشأن مخاطر القطاعات والمخاطر السياسية والاقتصادية لدعم مقترحات
- تقديم تقارير حول هيكل المخاطر والتسهيلات التمويلية من حيث المدة، المنتج، القطاع...الخ
- التأكد بصفة مستمرة من تقييم المخاطر ومتابعة مستوى الالتزامات واقتراح كل الوسائل التي تؤدي إلى تحسين مردودية التمويلات المستعملة في البنك.

المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام قسم مخاطر السيولة والتشغيل

1. قسم مخاطر السيولة والسوق ومخاطر أخرى: تتمثل مسؤوليات ومهام هذا القسم في:

- اقتراح الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والحدود الخاصة بالسيولة والموارد والاستخدامات المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- متابعة نسب السيولة ومعالجتها في إطار التمويل
- احترام الحدود المفروضة فيما يخص السيولة من طرف بنك الجزائر والجهات الرقابية الأخرى.
- احترام الحدود المفروضة فيما يخص السيولة من طرف المجموعة.
- المشاركة مع الجهات المعنية لإيجاد الحلول في حالة حدوث أزمة سيولة.
- استغلال التقارير الواردة من مختلف هياكل البنك ذات الصلة وإصدار التوجيهات لتصحيح وتصويب أي خلل.
- إعداد سياسة خاصة بمخاطر المعدل (معدل هامش الربح)، هويتها، تقييمها وكيفية حسابها و اختيار السبل التقنية لتسييرها، وضعيها حيز العمل، مراقبتها وإعداد تقارير في شأنها.
- تبليغ لجنة المخاطر والمعنيين بملخص نتائج تقرير إدارة مخاطر السيولة، المعدل، السوق، والمخاطر الأخرى.

2. قسم مخاطر التشغيل: تتمثل مسؤوليات ومهام هذا القسم في:

- إعداد، تقديم، تحديث، تفسير سياسة إدارة المخاطر التشغيلية.
- تنسيق نشاطات إدارة مخاطر التشغيل على مستوى البنك مع السهر على وضع الوسائل الضرورية لإدارتها، مراقبتها، تخفيفها.
- بناء خلفيات المخاطر التشغيلية وهذا بالتعاون مع مختلف مصالح البنك.
- مراقبة، تحليل، تبليغ التغيرات التي تطرأ على اتجاهات خلفية المخاطر.
- المشاركة في تطوير واختيار وسائل إدارة المخاطر التشغيلية من طرف البنك.
- جمع معلومات وبيانات من جميع هياكل البنك وهذا من أجل إدارة مخاطر تشغيلية موحدة
- التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع التدقيق الداخلي والمفتشية العامة و السهر على تقليص مخاطر تداخل النشاطات.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات نظامCAMELS لبنك البركة الجزائري

بعد تقديم بنك البركة الجزائري وإعطاء نظرة شاملة حول إدارة المخاطر، سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل مقومات نظام CAMELS على بنك البركة الجزائري وتصنيفه، وذلك لاكتشاف أوجه الخلل المالي إن وجد واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة في وقت مبكر، حيث سنخصص المطلب الأول لقياس وتصنيف كفاية رأس مال هذه البنوك وجودة أصولها، أما المطلب الثاني فسنقوم فيه بقياس وتصنيف جودة إدارة هذه البنوك و ربحيتها في حين سيتم تخصيص المطلب الثالث لقياس وتصنيف سيولة البنوك وحساسيتها لمخاطر السوق.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال وجودة الأصول

سنقوم في هذا المطلب بتحليل المحورين الأولين من محاور نموذج CAMELS وهما كفاية رأس المال وجودة الأصول

1. تحليل كفاية رأس المال (CAPITAL ADEQUACY):

تمثل كفاية راس المال أمرا هاما لأنها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه اي خسارة مستقبلية.

❖ **المؤشرات المستخدمة لتحليل كفاية رأس المال:**

إن تحليل كفاية رأس المال يكون كما سبق الإشارة من خلال حساب نسبة الرافعة المالية، نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالخاطر. وقد تم الاعتماد على نسبة الرفع المالي لعدم تحصلنا على معلومات كافية تمكننا من حساب الأصول المرجحة بالمخاطر.

وسيتم تصنيف البنك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسبة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): تصنيف كفاية رأس المال البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	1	2	3	4	5
الرافعة المالية	فوق 5%	5%-4%	4%-3%	3%-2%	أقل من 2%

Source: Examiner Orientation, Bank rating system, report on safety and soundness specialty module, USA, 1998. P120.

حيث أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية فوق 5% يعني قدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة ويشير إلى احتفاظ البنك بملاءة جيدة وقواعد رأسمالية صلبة.

❖ **تحليل وتصنيف كفاية راس المال:** المؤشرات المستخدمة لتحليل كفاية رأس المال

الجدول رقم (3-2): تحليل وتصنيف كفاية راس المال

البيان	2018	2019	2020
حقوق الملكية	18 081 280 118,56	19 901 502 667,70	22 728 415 171,04
إجمالي الأصول	270 995 827 640,27	261 568 165 641,00	268 779 448 796,63
نسبة الرفع المالي	**6,7%**	**7,6%**	**8,5%**
التصنيف الجزئي	1	1	1
متوسط التصنيف	1		
التصنيف النهائي	1		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق 1)**

من خلال الجدول رقم (3-2) يمكننا تحليل كفاية رأس المال كما يلي:

نلاحظ ان نسبة الرافعة المالية عرفت ارتفاعا تدريجيا خلال سنوات الدراسة (2018-2020) من 6.7% إلى 8.5% بمتوسط قدر ب 7.6% وهي نسبة مرتفعة تتجاوز المستوى المطلوب المحدد ب 5% مما يشير إلى أن البنك يتمتع برأسمال جيد وكاف يمكنه من مواجهة المخاطر المحتملة.

يرجع سبب ارتفاع نسب الرافعة المالية إلى عدة أسباب من بينها التغير الذي حصل في رأسمال البنك إذ ارتفع من 15 مليار دج إلى 20 مليار دج عام 2020 و هذا ما يزيد في قدرة المصرف في مواجه المخاطر و التحوط منها.

بناء على تحليل مؤشر الرافعة المالية فانه تم تصنيف كفاية رأسمال بنك البركة الجزائري في المرتبة الأولى حسب نظام CAMELS، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة براس المال على سبيل المثال: الوقوف على مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة، مدى حاجة المصرف إلى رأس مال إضافي، مدى دخول المصرف في أنشطة خارج الميزانية ذات التأثير على القاعدة المالية.

2. تحليل جودة الأصول (ASSETS QUALITY):

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام CAMELS باعتبارها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياتها نحو تحقيق الإرادات، حيث تمثل نسبة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها مؤشرا على صحة الأصول.

❖ **المؤشرات المستخدمة لتحليل جودة الأصول:**

إن تحليل جودة الأصول يكون كما سبق الإشارة من خلال نسبة التصنيف المرجح ونسبة التصنيف الإجمالي.

- نسبة التصنيف المرجح تقيس قدرة المخصصات على تغطية المخاطر أي تغطية الديون المتعثرة بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كلما دال ذلك على كفاية قدرة المخصصات على مواجهة الديون المتعثرة.
- نسبة التصنيف الإجمالي كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على جودة المحفظة التمويلية وقلت الديون المتعثرة ويعكس الأداء الجيد لإدارة التمويلات.

وسيتم تصنيف البنك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسب وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) :تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	1	2	3	4	5
نسبة التصنيف مرجح WCR	أقل من 5%	%15-%5	%35-%15	%6-%35	فوق 60%
نسبة إجمالي التصنيف TCR	أقل من 20%	%50-%20	%80-%50	%100-%80	فوق 100%

Source: Examiner Orientation, Bank rating system, report on safety and soundness specialty module, USA, 1998. P122

❖ **تحليل وتصنيف جودة الأصول:**

الجدول رقم (3-4): تحليل وتصنيف جودة الأصول

البيان	2018	2019	2020
حقوق الملكية	18 081 280 118,56	19 901 502 667,70	22 728 415 171,04
الديون المتعثرة	7 092 019 650,63	8 919 099 627,62	13 422 633 930,84
مخصصات الديون	2 956 652 866,71	3 884 923 753,55	5 798 612 592,37
حقوق الملكية + المخصصات	21 037 932 985,27	23 786 426 421,25	28 527 027 763,41
نسبة التصنيف مرجح WCR	14,1%	16,3%	20,3%
التصنيف الجزئي WCR	2	3	3
متوسط التصنيف WCR	3		
نسبة إجمالي التصنيف TCR	33,7%	37,5%	47,1%
التصنيف الجزئي TCR	2	2	2
متوسط التصنيف TCR	2		
التصنيف النهائي	2		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق 1 3 4)**

من خلال الجدول رقم (3-4) يمكننا تحليل جودة الأصول كما يلي:

عرفت نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة الدراسة (2018-2020) مستويات مرتفعة تراوحت بين 14.1% و 20.3% وقدر متوسط النسب ب % 16.9وهي نسبة مرتفعة نسبيا فحسب نظام CAMELSهذا يشير إلى انخفاض قيمة المخصصات الموجهة للتغطية الديون المتعثرة، يعني أن نسبة الديون متعثرة تمثل جزء كبير من رأسمال المصرف بين 40%و60% كما هو موضح في الجدول(3-5)، وهذا يشكل خطر للمصرف لأنه يؤدي لاستنزاف حاد لرأسمال جراء تغطية هذه الديون المتعثرة.

لكن عند النظر إلى نسبة إجمالي التصنيف نجدها قد تراوحت بين 33.7%و 47.1% و بمتوسط قدر ب 39.43%، هذا ما يشير إلى انخفاض حجم الديون المتعثرة بالنسبة لحجم إجمالي الديون نوعا ما و جودة المحفظة التمويلية للبنك وإلى وجود اتجاه إجابي في عملية تسديد الديون، وهنا ما يفسر سبب انخفاض قيمة المخصصات الموجهة للتغطية الديون المتعثرة.

لتوضيح هذا التعليق أكثر وفهم العلاقة بين النتيجتين، قمنا بإضافة بعض المؤشرات، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تحليل وتصنيف جودة الأصول

البيان	2018	2019	2020
الديون	156 459 864 175,72	154 600 762 057,99	147 928 258 413,68
الديون المتعثرة/الديون	5%	6%	9%
الديون المتعثرة/حقوق الملكية	39%	45%	59%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق)**

من خلال الجدول رقم (3-5) يمكننا تبيان جودة المحفظة التمويلية للبنك حيث أن متوسط نسبة الديون المتعثرة الى إجمالي الديون قدر ب 6.67% وهي نسبة جد منخفضة تبين اتجاه الإيجابي في عمليات تحصيل الديون، وهذا ما تم الوصول إليه عن طريق نسبة إجمالي التصنيف.

بناء على تحليل مؤشرات التصنيف السابقة فانه تم تصنيف جودة أصول في بنك البركة الجزائري في المرتبة الثانية، على رغم من هذا التصنيف المرضي إلا أنه على المصرف مراجعة بعض الأمور على سبيل المثال: مراجعة قيمة المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر.

المطلب الثاني: تحليل جودة الإدارة والربحية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل محورين من محاور نموذج CAMELS وهما جودة الإدارة والربحية.

1. تحليل جودة الإدارة :

يعتبر الأداء الإدارة مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف وتحقيق أهدافه ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل.

❖ **المؤشرات المستخدمة لتحليل جودة الإدارة:**

كما سبقت الإشارة في الجانب النظري للدراسة، نظرا لصعوبة تقييم إدارة البنك ووضع تصنيف لها سيتم الاعتماد على المؤشرين التاليين:

- نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأرباح حيث تقييس هذه النسبة المصاريف المتحققة عن كل وحدة نقدية واحدة مستثمرة في الأصول وبتالي كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المتاحة له في الاستثمار بجدية.
- نسبة المصروفات إلى الإيرادات كلما انخفضت هذه النسبة يعني أن البنك متحكم في مصروفاته.

وسيتم تصنيف البنك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسب وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): تصنيف إدارة البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	1	2	3	4	5
نسبة إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الارباح	أقل من 25%	25%-30%	30%-38%	38%-45%	فوق 45%
المصروفات/الإيرادات	أقل من 55%	55%-65%	65%-75%	75%-85%	فوق 85%

Source: Abu Hasan al – Nahian, an evaluation of CAMELS rating as a measure of bank performance, p16

❖ **تحليل وتصنيف جودة الإدارة:**

الجدول رقم (3-7): تحليل وتصنيف جودة الإدارة

البيان	2018	2019	2020
التكاليف التشغيلية	3 270 618 353,58	3 516 546 885,24	3 400 229 704,29
المصروفات	10 792 195 080,98	10 707 793 249,94	10 933 770 725,07
الإيرادات	15 958 766 664,19	17 041 038 315,83	15 161 425 191,21
إجمالي الأرباح	5 166 571 583,21	6 333 245 065,89	4 227 654 466,14
التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأرباح	**63,3%**	**55,5%**	**80,4%**
التصنيف الجزئي	**5**	**5**	**5**
متوسط التصنيف	**5**		
نسبة المصروفات إلى الإيرادات	**67,6%**	**62,8%**	**72,1%**
التصنيف الجزئي	**3**	**2**	**3**
متوسط التصنيف	**3**		
التصنيف النهائي	**4**		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق 2)**

من خلال الجدول رقم (3-7) يمكننا تحليل جودة الإدارة كما يلي:

بلغت نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأرباح مستويات مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة بالخصوص سنة 2020 حيث سجلت نسبة عالية جدا تقدر ب 80.4%، كما قدر متوسط النسب ب 66.4% وهي نسبة مرتفعة و متفاوت تجاوزت الحدود المقبولة مما يعني الحكم بشكل سلبي على جودة الإدارة حسب نظام CAMELS ، هذا ما يعكس سوء إدارة المصرف في تسير تكاليفها و إلى تدهور وضع المصرف، و بذلك تصنف إدارة المصرف وفق هذا النسبة في التصنيف 5 .

كما تراوحت نسبة المصروفات إلى الإيرادات بين 67.6% و 80.4% بمتوسط قدر ب 67.5% وهو ما يؤكد الملاحظة السابقة، وعليه تصنف إدارة المصرف وفق هذا النسبة في التصنيف 4.

بناء على تحليل مؤشرات جودة الإدارة فانه تم تصنيف جودة الإدارة في بنك البركة الجزائري ضمن المرتبة الرابع وهو تصنيف غير مرضي يجب تصحيحه.

2. تحليل الربحية :

تعد الأرباح عنصر مهم لضمان استمرارية المصرف، حيث زيادة الإيرادات تعني زيادة نشاط المصرف في توظيف واستثمار الأموال المتوفرة.

❖ **المؤشرات المستخدمة لتحليل الربحية:**

سيتم الاستناد على النتائج المتحصل عليها من خلال النسب تالية التي سبق ذكرها.

نسبة الربح الصافي على إجمالي الأصول(ROA) : يقيس مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام وإدارة الأصول، أي قدرة البنك على استخدام أصوله في توليد الأرباح وكلما ارتفعت كانت الربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل.

نسبة الربح الصافي على حقوق الملكية (ROE) : يقيس معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك و بمعنى أخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك ، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة البنك في توظيف أمواله.

نسبة حصة المودعين من الأرباح على حسابات الاستثمار (ROD) : تقيس قدرة البنك على استخدام الأموال المودعة لديه في توليد الأرباح و مقدار الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستخدمة منها ، و تعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة من قبل المودعين للمقارنة بين البنوك .

وسيتم تصنيف البنك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسب وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-8): تصنيف ربحية البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	1	2	3	4	5
ROA	فوق 1%	%0,75-%1	%0,5-%0,75	%0,25-%0,5	أقل من 0,25%
ROE	فوق 15%	%12-%15	%10-%12	%8-%10	أقل من 8%
ROD	فوق 4%	%3-%4	%3-%4	%2-%3	أقل من 1%

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص 11

❖ **تحليل وتصنيف الربحية:**

الجدول رقم (3-9): تحليل وتصنيف الربحية

البيان	2018	2019	2020
الربح الصافي	5 166 571 583,21	6 333 245 065,89	4 227 654 466,14
حصة المودعين من الأرباح	3 287 708 158,82	2 922 865 343,57	3 281 246 011,27
إجمالي الأصول	270 995 827 640,27	261 568 165 641,00	268 779 448 796,63
إجمالي الودائع	223 884 006 555,12	213 468 222 241,27	220 734 017 466,83
حقوق الملكية	18 081 280 118,56	19 901 502 667,70	22 728 415 171,04
حسابات الاستثمار	61 139 863 053,26	53 687 163 055,26	52 585 645 053,26
ROA	1,9%	2,4%	1,6%
التصنيف الجزئي	1	1	1
متوسط التصنيف	1		
ROE	28,6%	31,8%	18,6%
التصنيف الجزئي	1	1	1
متوسط التصنيف	1		
ROD	5,4%	5,4%	6,2%
التصنيف الجزئي	1	1	1
متوسط التصنيف	1		
التصنيف النهائي	1		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق 1 5 6)**

من خلال الجدول رقم (3-9) والذي يوضح تصنيف ربحية المصرف باعتماد على ثلاث مؤشرات نلاحظ:

عرفت نسبة الربح الصافي إلى الأصول (ROD) مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 1.9% و 2.4% فبرغم من الانخفاض الذي شهدته في 2020 إلا أن متوسط قدر ب 2% و هي نسبة مرتفعة تتجاوز المستوى المطلوب في نظام CAMELS ، مما يدل على تحقيق المصرف لأرباح مناسبة جدا من أصوله المستثمرة ،وهذا ما يشير إلى أن البنك للديه كفاءة في توظيف المحفظة التمويلية، و بذلك تصنف ربحية المصرف حسب هذه النسبة ضمن المستوى الأول.

أما فيما يتعلق بنسبة الربح الصافي إلى حقوق الملكية(ROE) نلاحظ أنها عرفت ارتفاعا تدريجا من 28.6% إلى 31.8% ، كما شهد عام 2020 انخفاضا حادا وصل إلى 18.6% حيث قدر متوسط ب 26.3% وهي نسبة تفوق المستوى المطلوب ،هذا ما يعني ان أموال الملاك المساهمين تحقق ما يقارب 26.3% من الأرباح ، و هذا ما يشير كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المستثمرة مما يؤكد الحكم السابق و بذلك يبقى تصنيف ربحية البنك حسب هذه النسبة ضمن المستوى الأول.

هذا وعرفت نسبة حصة المودعين من الأرباح على حسابات الاستثمار استقرار بنسبة 5.4% سنتي 2018 2019، وارتفاعا بنسبة 6.2% حيث قدر متوسط النسب ب 5.7%، هذا ما يدل أن المصرف يسعى دائما إلى أن يبقي معدل العائد متقاربا لكي يضمن للمودع المخاطر أرباح مستقر نوعا ما، هذا ما يشجع المودعين أكثر للإيداع في المصارف الإسلامية والحصول على عوائد جائزة في الشرع على عكس العوائد المتحصل عليها في المصارف التقليدية. هذا ما يعني أن المصرف يدر عوائد ترقى للمستوى المطلوب وهذا ما يجعلنا نؤكد الحكم السابق ونبقي تصنيف الربحية حسب هذا المؤشر ضمن المستوى الأول.

بناء عل مؤشرات التصنيف السابقة يمكن تصنيف ربحية بنك البركة الجزائري في التصنيف الأول للنظام CAMELS.

المطلب الثالث: تحليل السيولة وحساسية لمخاطر السوق

1. تحليل السيولة:

تعبر سيولة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة.

❖ المؤشرات المستخدمة لتحليل السيولة

إن تحليل السيولة يكون كما سبق الإشارة من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الودائع ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة الداخلية.

وسيتم تصنيف البنك حسب النتائج المتوصل إليها من خلال حساب هذه النسب وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-10):تصنيف السيولة البنك وفق نظام CAMELS

التصنيف	1	2	3	4	5
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	أقل من 50%	%60-%50	%65-%60	%70-%65	فوق 70%
نسبة الديون إلى إجمالي الودائع	أقل من 55%	%60-%55	%65-%60	%70-%65	فوق 70%
السيولة الداخلية	فوق 15%	%12-%15	%10-%12	%5-%10	أقل من 5%

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص 12

❖ **تحليل وتصنيف السيولة :**

الجدول رقم (3-11): تحليل وتصنيف السيولة

البيان	2018	2019	2020
الديون	156 459 864 175,72	154 600 762 057,99	147 928 258 413,68
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي	107 252 180 368,71	107 252 180 368,71	107 252 180 368,71
إجمالي الأصول	270 995 827 640,27	261 568 165 641,00	268 779 448 796,63
إجمالي الودائع	223 884 006 555,12	213 468 222 241,27	220 734 017 466,83
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	**57,7%**	**59,1%**	**55%**
التصنيف الجزئي	**2**	**2**	**2**
متوسط التصنيف		**2**	
نسبة الديون إلى إجمالي الودائع	**69,9%**	**72,4%**	**67,0%**
التصنيف الجزئي	**4**	**5**	**4**
متوسط التصنيف		**4**	
نسبة النقد إلى إجمالي الودائع	**47,9%**	**50,2%**	**48,6%**
التصنيف الجزئي	**1**	**1**	**1**

متوسط التصنيف	1
التصنيف النهائي	2

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق 1)**

من خلال الجدول رقم (3-11) يمكننا تحليل سيولة المصرف كما يلي:

تراوحت نسبة الديون إلى أجمالي الأصول ما بين 55% و59.1% حيث شهدت استقرارا نوعا ما بمتوسط قدر ب 57.3% وهي نسبة مرتفعة قليلا عن المستوى المطلوب و تعني أن الديون تشكل نسبة كبيرة من أصول المصرف، و هذا يدل على أن المصرف له رغبة في زيادة فرص نجاحه و نمو أرباحه، إلا أن ذلك قد يؤثر سلبا على سيولته، فقد يتعرض هذا الأخير لمخاطر مستقبلية خاصة في حالة تعثره في استرجاع الديون . وبذلك تصنف سيولة المصرف وفق هذا المؤشر ضمن المستوى الثاني.

كما عرفت نسبة الديون إلى الودائع مستويات متقاربة خلال فترة الدراسة قدرت ب 67% في أدنا قيمة لها و 72.4% كأعلى قيمة لها، كما بلغ متوسط النسب ب 69.8% مما يعني أن المصرف يقوم باستخدام جزء كبير من ودائعه، و هذا ما يعكس لنا سياسة المصرف التي ترتكز على هدف الربحية بشكل كبير مقارنة بهدف السيولة، بمعنى آخر المصرف يخاطر بسيولته من أجل زيادة أرباحه و توسيع حصته السوقية، وهذا ما يؤشر سلبا على مركز سيولته و يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر المتوقعة. وبذلك تصنف سيولة المصرف وفق هذا المؤشر ضمن المستوى الرابع.

في حين تجاوزت نسبة السيولة الداخلية الحد المطلوب خلال فترة الدراسة حيث قدر متوسط النسب ب 48.9% وهي نسبة جيد تفيد أن المصرف يملك أرصدة نقدية سائلة تساعده في مواجهة المخاطر المتوقعة وتلبية التزاماته اليومية، هذا ما يرفع تصنيف سيولة المصرف حسب هذا المؤشر إلى المستوى الأول.

بناء تحليل مؤشرات التصنيف السابقة يمكن القول بأن وضعية السيولة في بنك البركة الجزائري مرضية على العموم أين أخذت التصنيف الثاني في النظام.

2. تحليل حساسية لمخاطر السوق :

يعتبر تحليل حساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مقومات نظام CAMELS ، حيث كان من الضروري التركيز على حساسية صافي الأرباح و تقلبات المالية.

❖ **المؤشرات المستخدمة لتحليل حساسية لمخاطر السوق:**

لتحليل حساسية لمخاطر السوق سيقتصر تحليلنا على قياس أحد اقسام مخاطر السوق وهي مخاطر التغير في اسعار الفائدة من خلال تحليل الفجوة، حيث يتركز هذا التحليل على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة، وتمثل نسبة الفجوة الفرق بين الأصول ذات الحساسية تغير في سعر الفائدة.

فإذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة.

وإذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر.

أما إذا كانت الأصول الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

❖ **تحليل وتصنيف حساسية لمخاطر السوق:**

الجدول رقم (3-12): تحليل وتصنيف حساسية لمخاطر السوق

البيان	2018	2019	2020
الأصول الحساسة لسعر الفائدة RSA	156 459 864 175,72	154 600 762 057,99	147 928 258 413,68
الخصوم الحساسة لسعر الفائدة RSL	223 884 006 555,12	213 468 222 241,27	220 734 017 466,83
قيمة الفجوة GAP	- 67 424 142 379,39	- 58 867 460 183,29	- 72 805 759 053,16

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري **(ملحق1)**

من خلال الجدول رقم (3-12) والذي يوضح تحليل حساسية لمخاطر السوق نلاحظ:

شهدت قيمة الفجوة تذبذبا واضحا غير مستقر حيث كانت هذه القيمة سالبة على مدار سنوات الدراسة، إذ تراوحت ما بين 183 460 867 58- و 053 759 805 72-، وهذا ما يدل على أن الخصوم الحساسة إلى مخاطر السوق اعلى من الأصول الحساسة الى مخاطر السوق، ،و بتالي ففي حال التغيرات العكسية الاسعار الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض في إيرادات المصرف البركة الجزائري هذا ما يشير إلى أن المصرف يواجه مخاطر أسعار الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية كباقي العناصر النظام الاخر وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على بعض التحليل وبعض المؤشرات التقريبية، وبتالي فإن هذا

العنصر يحتاج إلى عوامل أخر يجب أن يتم أخذها في عين الاعتبار للوصول على تقييم جيد، على سبيل المثال: درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية، مدى حساسية هيكل الأصول للتغيرات العكسية في أسعار الصرف والفوائد والأسهم. سوف لا يتم أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار في التصنيف النهائي للمصرف.

بناء على ما سبق ومن خلال تصنيف كل مقومات نظام CAMELS على حدا وعلى أساس منفرد، يتطلب الامر تصنيف بنك البركة الجزائري على أساس كلي ومركب وإعطاء تصنيف موحد، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): تحليل وتصنيف حساسية لمخاطر السوق

التصنيف	كفاية راس المال	جودة الأصول	جودة الإدارة	الربحية	السيولة
التصنيف الجزئي	**1**	**2**	**4**	**1**	**2**
متوسط التصنيف	1+2+4+1+2/5=2				
التصنيف النهائي	**2**				

المصدر: من إعداد الطالب

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من التصنيف النهائي لبنك البركة الجزائري، نجد أن المصرف تحصل عل تصنيف الثاني وفق نظام التقييم CAMELS، و هذا ما يدل على أن مصرف البركة الجزائري يتمتع بمركز مالي سليم مع وجود مشاكل أو نقاط ضعف معتدلة تكون تحت السيطرة، وأن المصرف قادر على التعامل مع التقلبات الاقتصادية و الصمود أمام التحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، كما أن ممارسات إدارة المخاطر ليست قوية بما فيه الكفاية، هذا ما يدعوا إلى ضرورة الاهتمام أكثر بإدارة المخاطر لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

خلاصة الفصل

لقد قمنا من خلال هذ الفصل بتطبيق نظام التقييم CAMELS على بنك البركة الجزائري، و ذلك من خلال ستة مقومات تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، وهذا باستخدام مختلف المؤشرات الذي يقوم عليها النظام و المبينة في الجانب النظري للدراسة، كما حولنا إعطاء تصنيف رقمي للمصرف، فمن خلال النتائج المتحصل عليها تم تصنيف مصرف البركة الجزائري ضمن المستوى الثاني و هو تصنيف مرضي، يدل كما أشرنا سابقا على أن الوضع المالي للمصرف سليم نسبيا مع وجود بعض نقاط الضعف قابلة للتصحيح و التصويب من قبل الإدارة، و يرجع سبب تصنيف المصرف ضمن المستوى الثاني إلى انخفاض قيمة المخصصات الموجهة للتغطية الديون المتعثرة و هذا ما أثرة في جودة الأصول، و إلى ارتفاع حجم التكاليف التشغيلية و المصروفات و التي أثرت في جودة الإدارة، و أيضا إلى ارتفاع حجم الديون بالنسبة إلى الأصول و إلى الودائع مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى السيولة.

من خلال النتائج المتحصل عليها جراء استخدام هذا الأسلوب من أساليب إدارة المخاطر يتضح جليا قدرة هذا النظام في كشف وتحديد نقاط ضعف المصرف وأسبابها قبل تفاقمها، مما يسمح لمتخذي القرار في المصرف باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفي وقت مبكر، و هذا ما يسمح في تحقيق مبدأ السلامة المالية للبنك الذي يكون سببا في إرساء الاستقرار المالي الجزئي و من ثم الاستقرار المالي الكلي.

الخاتمة

لقد أصبح الاستقرار المالي من أهم القضايا الاقتصادية التي تشغل الكثير من صناع القرار في مختلف الدول والمنظمات العالمية والإقليمية، خاصة بعد ارتفاع وتيرة وحدة الأزمات المالية خلال العقود الثلاث الماضية، فقد أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، وهنالك علاقة مترابطة بين الاستقرار المالي والسلامة المصرفية، حيث أن انضباط إحداهما يوفر فرصة للأخر مشمولة بسياسات نقدية ومالية جيدة.

ولهذا تم تطوير أنظمة انذار مبكرة تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النشاط المصرفي والعمل على سلامة المالية واستقرار النظام المالي وتساعد على اكتشاف مدى قابلية القطاع المصرفي للتعرض للأزمات. ومن أهم الأنظمة المقدمة في هذا المجال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنك وذلك بالاعتماد على 6 عناصر جوهرية تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

بناء على ما سبق ذكره ارتأينا على تطبيق نظام CAMELSعلى بنك البركة الجزائري، كأداة لإدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية وذلك لكشف التدهور الحاصل في أداء البنك في وقت مبكر و التغلب على نقاط الضعف و كذا للإظهار الجوانب الإيجابية و محاولة تعزيزها، و من ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يضمن سلامة و صحة السياسة المالية للدولة.

1. اختبار الفرضيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا الآن إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

- **الفرضية الرئيسية 1:** ومفادها " إن استخدام نظام CAMELS يساعد على الوقوف على حقيقة الأداء الفعلي للمصارف الإسلامية ومعرفة السلامة المالية وإرساء الاستقرار المالي الجزئي والكلي "، تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فنظام CAMELS نتيجة قيامه على مجموعة من المؤشرات التي تغطي عدة جوانب رئيسية في البنوك و التي تعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر، يسمح له بالوقوف على أداء المالي و التشغيلي لهذه البنوك ، الأمر الذي يساهم في الحصول على معلومات و بيانات التي تسهل من مهام إدارة المخاطر و تزيد من فعاليته، و تمكنه من معرفة مواضع الخلل الرئيسة ،هذا ما يجعل البنك على استعداد للصدمات المتوقعة، ومنه تقل احتمالية تعرض النظام المصرفي لأي صعوبات أو أزمات، ولهذا يعتبر نظام CAMLES ذو أهمية و أثر كبير في إرساء الاستقرار المالي سواء كان على المستوى الجزئي أم الكلي.

❖ **الفرضية الرئيسية 2**: ومفادها " يعتبر نظام CAMELS من أدوات إدارة المخاطر المصارف الإسلامية لقدرته على إعطاء نتائج يمكن من خلالها اتخاذ الإجراءات اللازمة والاحترازية لتجنب الازمات المصرفية" وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

- **الفرضية الفرعية 1**: ومفادها " يمتلك البنك كفاية رأس مال يجعله قادرا على امتصاص الخسائر المتوقعة"، أثبتت هذه الفرضية صحتها فقد تم تصنيف المصرف ضمن المرتبة الأولى حسب نظام CAMELS، حيث من خلال اعتمادنا على نسبة الرافعة المالية وجدنا ان هذه النسبة عرفت مستويات مرتفعة خلال سنوات الدراسة تجاوزت المستوى المطلوب، هذا ما يشير إلى قدر البنك على امتصاص الخسائر المتوقعة.

- **الفرضية الفرعية 2:** ومفادها " تتميز الأصول التي يملكها بنك البركة الجزائري بالجودة"، أثبتت هذه الفرضية صحتها فقد تم تصنيف المصرف ضمن المرتبة الثانية حسب نظامCAMELS، هذا ما يشير إلى انخفاض حجم الديون المتعثرة بالنسبة لحجم إجمالي الديون وجودة المحفظة التمويلية للمصرف وإلى وجود اتجاه إجابي في عملية تسديد الديون.

- **الفرضية الفرعية 3:** ومفادها "يملك بنك البركة الجزائري طاقم إداري ذو كفاءة في ممارسة مهامه بطريقة آمنة وسليمة" أثبتت هذه الفرضية عدم صحتها، حيث أظهرت النتائج تصنيف جودة الإدارة ضمن المستوى الرابع وهو تصنيف غير مرضي يعكس سوء إدارة المصرف في تسير تكاليفها، مما يستدعي تصحيح الوضع والتحكم أكثر بالتكاليف.

- **الفرضية الفرعية 4:** ومفادها " لا يحقق بنك البركة الجزائري ربحية كافية من أجل استقرارية البنك وسلامته " أثبتت هذه الفرضية عدم صحتها " ، فمن خلال ما سبق استعراضه نستخلص انه تم تصنيف ربحية البنك ضمن المستوى الأول وهو ما يدل على أن ربحية البنك جيدة بصورة تساهم في بقاءه وتضمن استمراريته من حهة، ومن جهة أخرى يدل على أن البنك له كفاءة في توليد الأرباح من الأموال المستثمرة وتضمن للمودع أرباح مستقرة نوعا ما.

- **الفرضية الفرعية 5:** ومفادها " يحقق بنك البركة الجزائري وفرة في السيولة تمكنه من تحقيق التوازن بين التوظيف والاحتفاظ " أثبتت هذه الفرضية صحتها، و ذلك من خلال اعتمادنا على تحليل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول و الودائع و على نسبة النقد إلى إجمالي الودائع، و وجدنا ان سيولة البنك صنفت ضمن المستوى الثاني و هو تصنيف مرضي يدل على أن البنك

يملك القدرة الكافية من السيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، و يرجع سبب تراجع التصنيف إلى المستوى الثاني إلى سياسة البنك التي ترتكز على هدف الربحية بشكل كبير مقارنة بهدف السيولة، هذا ما يؤثر سلبا على مركز سيولته و قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر المتوقعة.

- **الفرضية الفرعية 6:** ومفادها " وجود حالة قوة تسود البنك وفقا للحساسية تجاه مخاطر السوق " أثبتت هذه الفرضية عدم صحتها، فمن خلال تحليلنا لحساسية البنك تجاه التغير في اسعار الفائدة وجدنا بانه توجد حالة ضعف تسود البنك حسب نظام CAMELS، وذلك لأن حساسية خصوم البنك تجاه التغير في أسعار الفائدة أكبر من حساسية الأصول للتغير في أسعار الفائدة.

2. نتائج الدراسة:

على ضوء ما سبق أسفرت دراستنا هذه عن مجموعة من النتائج سواء تعلق الأمر بالجانب النظري أو التطبيقي.

تتمثل فيما يلي:

- ❖ حققت البنوك الإسلامية نموا كبيرا في السنوات الأخيرة مع الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على الصعيد العالمي.
- ❖ لا يخلو عمل مصرفي بجميع أشكاله من المخاطر التي تطرح تحديا للمصارف والسلطات الرقابية، وفي هذا السياق كانت المصارف الإسلامية على غرار نظيراتها التقليدية عرضة لكثير من المخاطر المماثلة التي تواجهها المصارف التقليدية.
- ❖ عرفت البيئة المصرفية تغييرا كبيرا وذلك نظرا للتحولات والتطورات المتلاحقة والتي شهدتها الساحة المالية والمصرفية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية.
- ❖ تلعب نظم الإنذار المبكر دورا هاما في تحقيق السلامة المصرفية، حيث أنها تسهم في تقييم مؤشرات أداء وملاءة البنوك وتسمح برد فعل مستهدف وسريع بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها البنوك أثناء القيام بنشاطها المصرفي والقيام بإعداد استراتيجيات للتعامل معها في الوقت المناسب.

- إن نظم إدارة المخاطر تدخل في صميم إرساء الاستقرار المالي والمصرفي والتي تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية ، وبالرغم من أنها ليست بالتطبيق الحرفي وليست بالمستوى العال إلا أنها تحاول أن تساير النظم الدولية الرائدة،
- يعتبر نظام CAMELS من أهم أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في إدارة المخاطر نظرا لإحاطته بالجوانب الست للأداء المصرفي إذ يسمح تطبيقه بالتعرف على مدى كفاية رأس مال البنوك، تحليل موجوداتها كميا ونوعيا، تقدير أرباحها وعوائدها ، تقييم سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماته المالية ناهيك عن تقييم إدارتها ومدى قدرتها على التحكم في التكاليف واحتواء المخاطر السوقية .
- يعتمد نظام CAMELS على مؤشرات ناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مؤشرات رئيسية.
- أن استخدام نظام CAMELS يساعد على تفادي أشد الازمات بأقل الخسائر الممكنة خصوصا في ظل ما يمر به الاقتصاد حاليا من أزمات حيث ستضاعف من قدرة مجلس الإدارة على الرقابة الداخلية فضلا عن تعزيز الروابط بين إدارة المخاطر وادارة المصرف.
- يمكن استخدام نظام CAMELS في المصارف الإسلامية بعد الإخذ بعين الاعتبار بعض الإضافات ليتناسب مع خصائص المصارف الإسلامية.
- صنف بنك البركة الجزائري حسب نظام CAMELS ضمن المستوى الثاني، وهو تصنيف مرضي يدل على أن مصرف البركة الجزائري يتمتع بمركز مالي سليم، قادر على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والصمود أمام التحديات، إلا أنه يوجد بعض المشاكل أو نقاط ضعف وجب معالجتها قبل أن تتفاقم الأمور.
- فيما يتعلق بمؤشر كفاية رأس المال فقد صنف بنك البركة الجزائري ضمن مستوى الأول مما يشير إلى التزام هذه البنوك بالمتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال، يشير أيضا إلى ان البنك قادر على امتصاص الخسائر المتوقعة، لكن كما أشرنا سابقا بأن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة براس المال و ذكرنا على سبيل المثال الوقوف على مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة، مدى حاجة المصرف إلى رأس مال إضافي، مدى دخول المصرف في أنشطة خارج الميزانية ذات التأثير على القاعدة المالية.
- فيما يتعلق بمؤشر جودة الأصول فقد صنف بنك البركة الجزائري ضمن مستوى الأول، وهو تصنيف قوي، ونقول أن هذا البنك يتميز بوجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد الديون و انخفاض حجم الديون المتعثرة بالنسبة لحجم إجمالي الديون وجودة المحفظة التمويلية للمصرف، إلا أن حجم المخصصات المحتفظ بها لمواجهة خسائر القروض غير كافي، مما يستلزم بالضرورة

اتخاذ إجراءات تصحيحية لتدارك الوضع، من أهمها رفع البنك قيمة المخصصات الموجهة لتغطية المخاطر.

- ❖ فيما يتعلق بمؤشر جودة الإدارة صنف بنك البركة الجزائري ضمن مستوى الرابع و هو مستوى سيء، حيث يمكن القول أن إدارة البنك تعرف ضعفا في التحكم في النفقات والتكاليف، حيث عرفت مستويات مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة، قد يؤدي إلى لارتفاع حجم المخاطر التشغيلية، مما يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية و تبني سياسات من طرف الإدارة لتقليل من حجم التكاليف و زيادة الأرباح.
- ❖ فيما يتعلق بمؤشر الربحية فقد صنف بنك البركة الجزائري ضمن مستوى الأول، وهو تصنيف قوي، حيث يمكن القول انه يحقق معدلات ربحية مرتفعة تساهم في دعم وتقوية مراكزها المالية، إلى بقائه وتضمن استمراريته.
- ❖ فيما يتعلق بمؤشر السيولة فقد صنف بنك البركة الجزائري ضمن مستوى الثاني، ويمكن القول أن البنك يملك قدرة كافية من السيولة مرضية تمكنه من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، و يرجع سبب تراجع التصنيف إلى المستوى الثاني إلى سياسة البنك التي ترتكز على هدف الربحية بشكل كبير مقارنة بهدف السيولة، هذا ما يؤثر سلبا على مركز سيولته و قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر المتوقعة. الأمر الذي يستلزم ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتقوية مركز السيولة في هذه البنك وزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اليومية.
- ❖ وفيما يتعلق بمؤشر الحساسية لمخاطر السوق فلم يتم تصنيف البنك وفق نظام CAMELS، لأن هذا العنصر يحتاج إلى عوامل أخر يجب أن يتم أخذها في عين الاعتبار للوصول على تقييم جيد، على سبيل المثال: درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية، مدى حساسية هيكل الأصول للتغيرات العكسية في أسعار الصرف والفوائد والأسهم.

من خلال تحليل نتائج مؤشرات نظام CAMELS نجد أن هذا النظام قد أحاط بأغلب نقاط القوة ونقاط ضعف البنك، حيث سوف يساعد القائمين على البنك بتعزيز نقاط القوة واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتصحيح نقاط الضعف، هذا ما يدعم آليات تسيير المخاطر ويمكن البنك من تفادي المخاطر التي تؤدي بهلاكه، و بتالي يحقق البنك بما يسمى بسلامة المصرفية و هذا يساعد في إرساء الاستقرار المصرفي.

3. توصيات

- ❖ ضرورة تبني البنوك الجزائرية أنظمة الإنذار المبكر متطورة كنظام CAMELS تساعدها على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للمخاطر وبشكل دقيق.

- ❖ على البنوك الإسلامية أن تقوم بتعزيز دور إدارة المخاطر أكثر لضمان كفاءة الجهاز المصرفي والحفاظ على استقراره وذلك من خلال التشديد على تطبيق القواعد والمعايير الاحترازية التي وضعت في هذا المجال إضافة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف هيئات الرقابة المصرفية ومستوياتها.
- ❖ على البنك البركة الجزائري رفع من حجم مخصصاتها الموجهة لتغطية الديون المتعثرة لتفادي الاستنزاف الحاد لرأس المال الذي يمكن أن يطرأ جراء ارتفاع مخاطر الديون المتعثرة.
- ❖ ضرورة العمل على الرفع من كفاءة الأجهزة الإدارية وزيادة فعاليتها وقدرتها على التحكم في التكاليف وذلك بتفعيل أنظمة الضبط الداخلي، زيادة كفاءة المورد البشري وتأهيله إضافة إلى الاهتمام بالتدريب.
- ❖ ضرورة تقوية مركز السيولة أكثر وتحسين مؤشراتها خاصة فيما يتعلق بمعدل الديون إلى الودائع إذ شهدت هذه النسبة معدلات مرتفعة الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة ويستلزم بالضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على سمعة البنوك وثقة المودعين فيها.

4. آفاق الدراسة:

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي تشكل آفاقا جديدة لدراسات مستقبلية تعنى بالتعمق في بعض الجوانب التي تناولتها الدراسة أو دراسة جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، وبذلك نقترح مواضيعا نراها جديرة بأن تكون دراسات وبحوث مستقبلية وهي:

- ❖ إضافة عنصر السلامة الشرعية إلى نظام CAMELS
- ❖ أثر تطبيق نظم الإنذار المبكر في إرساء الاستقرار المالي
- ❖ مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الدولية لمراقبة المصرفية
- ❖ الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

وختاما نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات الموضوع مع تقديم اعتذاراتنا عن أي خطأ أو تقصير.

﴿﴿هذا ما يسّر الله بيانه فلله الحمد أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على رسوله محمد معلم الخير وعلى سائر رسله أجمعين﴾﴾

القائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

كتب باللغة العربية:

- الغريب ناصر،" أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل" ، درا أبوللو للطباعة و النشر و التوزيع بالقاهرة، مصر ، 20012.محسن أحمد الخضري، "البنوك الإسلامية"، د.ط أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م.
- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، مصر، 1980م.
- محمود سحنون، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م.
- محمد بوجلال، "البنوك الإسلامية، مفهومها، نشاءتها، تطورها، نشاطها"، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990م.
- محمد عمر شابرا، طارق الله خان، "الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000م.
- حمزة عبد الكريم محمد حماد، "مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية"، ط1، دار النفائس، عمان، 2009/2008.
- خريد كامل الشبيب،" مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009.
- طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر أفراد إدارات شركات وبنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م.
- عائشة الشرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه القانوني والتطبيق"، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000م.
- شوقي إسماعيل شحاتة، "البنوك الإسلامية "، مركز توزيع الكتب، جامعة القاهرة، 1988م.

رسائل علمية و مؤتمرات:

- أحمد عبد العفو مصطفى، "العمليات الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجيستر في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العلياء جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م.
- أحمد طلفاح، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الأردن، أبريل 2005.
- ابراهيم كراسنة، أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاط، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006.
- ابتسام كامل ابراهيم سليمان، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. جامعة القاهرة، مصر.2014.
- الطوخي عبد النبي إسماعيل «التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة"، مجلة جامعة أسيوط، مصر،2008.
- الحريث. م. ع. م. وحزوري، ح. ا. ا. "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي،" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات 43, 2018.
- العيد صوفان، د أحمد الغربي، "مؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث العلمية، العدد العاشر، الجزائر، 2021.
- بسام أسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 40، العدد1، 2018.
- حسين سعيد وعلي أبو العز،" كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول المالية الإسلامية، 2014.
- عباس فاضل رحيم، أهمية نظام في تقييم أداء المصارف CAMELS في العراق : دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد39، 2014 .
- محمد بونس الصائغ، شيماء عبد الستار جبر الليلة، الأزمات المالية العالمية وسبل تجنبها، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 15، العدد 52. 2021.

- محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية المفهوم النظريات التي تفسر الأزمات - دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012.
- محمد محمود الطائي، حسام عباس علي، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة المثنى، العراق ، العدد 9، 2019.
- محمد عمر داود، تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن،(2010).
- مصطفى عبد الخالق أبو صلاح، "مخاطر تشغيلية حسب متطلبات بازل "، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2007.
- سماء موسى جويدة، صباح رحيم مهدي، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي، مجلة الملف للعلوم الإدارية والاقتصادية،2021.
- شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
- شوقي بورقبة ، طريق camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية - جامعة الملك عبد العزيز مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-2019.
- صندوق النقد الدولي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، 2005.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد – إدارات-شركات - بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2017.
- نرمين محمد غسان الحموي، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، سوريا، 2016.
- يحياوي محمد، "منهج الرقابة بالتركيز على مخاطر تطبيق نظام "CAMELS، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة سطيف ، الجزائر ،2019 .
- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10 ،2012.

مراجع باللغة الأجنبية

- Abu Hasan al – Nahian, an evaluation of CAMELS rating as a measure of bank performance, Malaysia ,2017.
- Boyd, J., De Nicolo.G., Jalal.A, Bank risk-taking and competition revised: new theory and new evidence. IMF Working Paper, N 06, 2006.
- Examiner Orientation, Bank rating system, report on safety and soundness specialty module, USA, 1998
- Frederic S. Mishkin & Tryggvi T. Herbertsson , Financial Stability in Iceland, Barclays Capital Icelandic Banks, 11 April2006.
- Faouzi Abdenour, Siham houhou , Un modèle d'alerte précoce de difficultés bancaires pour les pays émergents, revue d'économie internationale, Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPI), France, N 114,2008.
- Mohammad Kamrul Ahsan, measuring financial performance based on CAMEL A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh , Metropolitan University, ylhet, BANGLADESH ,2016.
- Malihe Rostam , determination of Camels model on bank's performance, International journal of multidisciplinary research and development, vol 2, N°10 , october 2015.
- Gunther Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe ,Revue Française ,N° 1 ,Vol XIX, 2004**.**

الملاحق

الملحق 01: ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2018-2020

	ACTIF	31-déc.-20	31-déc.-19	31-déc.-18
1	**Caisse, Banque Centrale, Trésor public, Centre de Chèques Postaux**	107 252 180 368,71	95 745 973 573,75	105 021 944 596,74
2	**Actifs financiers détenus à des fins de transaction**	0,00	0,00	0,00
3	**Actifs financiers disponibles à la vente**	0,00	0,00	0,00
4	**Prêts et créances sur les Institutions Financières**	1 026 987 055,88	1 547 483 510,93	2 299 973 913,65
5	**Prêts et créances sur la clientèle**	146 901 271 357,80	153 053 278 547,06	154 159 890 262,07
	- Créances Commerciales	0,00	0,00	0,00
	Total Prêts	147 928 258 413,68	154 600 762 057,99	156 459 864 175,72
6	**Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance**	0,00	0,00	0,00
7	**Impôts courants - Actif**	2 106 291 429,99	2 185 141 575,98	1 371 219 118,58
8	**Impôts différés - Actif**	289 756 126,85	261 634 712,27	234 346 976,49
9	**Autres actifs**	2 068 875 214,46	2 208 276 666,42	1 904 003 315,22
10	**Comptes de régularisation**	10 473 675,29	568 015 582,65	563 964 830,36
11	**Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées**	1 744 009 000,00	1 720 874 096,34	1 720 805 531,47
12	**Immeubles de placement**	0,00	0,00	0,00
13	**Immobilisations corporelles**	7 359 213 475,43	4 264 720 675,08	3 719 679 095,69
14	**Immobilisations incorporelles**	20 391 092,22	12 766 700,52	0,00
15	**Ecart d'acquisition**	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**268 779 448 796,63**	**261 568 165 641,00**	**270 995 827 640,28**

الملحق 01: ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2018-2020

	PASSIF	31-déc.-20	31-déc.-19	31-déc.-18
1	Banque centrale	0,00	0,00	0,00
2	Dettes envers les institutions Financières	53 323 178,14	31 363 174,51	111 220 422,65
3	Dettes envers la clientèle	181 808 096 803,28	171 491 392 888,45	176 343 367 359,34
	Comptes d'épargne	57 532 546 249,52	54 936 197 069,56	55 087 496 814,45
	Autres dettes	124 275 550 553,76	116 555 195 818,89	121 255 870 544,89
4	Dettes représentées par un titre	38 925 920 663,55	41 976 829 352,82	47 540 639 195,77
	Total Dettes	220 734 017 466,83	213 468 222 241,27	223 884 006 555,12
5	Impôts courants - Passif	1 875 389 664,38	2 701 235 002,97	2 985 428 689,52
6	Impôts différés - Passif	0,00	0,00	0,00
7	Autres passifs	12 096 548 565,22	12 553 822 594,73	13 684 770 846,11
8	Comptes de régularisation	2 666 529 995,85	2 109 586 182,65	2 901 047 323,76
9	Provisions pour risques et charges	923 934 571,66	856 859 312,22	749 563 344,86
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissement	0,00	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	3 473 635 717,37	3 612 329 399,06	3 431 938 756,49
12	Dettes subordonnées	0,00	0,00	0,00
13	Capital	20 000 000 000,00	15 000 000 000,00	15 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	0,00	0,00	0,00
15	Réserves	1 809 964 287,83	3 968 942 559,75	2 157 458 609,68
16	Ecart d'évaluation	0,00	0,00	0,00
17	Ecart de réévaluation	894 671 917,24	894 671 917,24	894 671 917,24
18	Report à nouveau (+/-)	23 778 965,97	37 888 190,71	29 149 591,64
19	Résultat de l'exercice (+)	4 227 654 466,14	6 333 245 065,89	5 166 571 583,21
	TOTAL DU PASSIF	268 779 448 796,63	261 568 165 641,00	270 995 827 640,27

الملحق 02: جدول حساب النتائج لسنة 2018-2020

	Intitulé	31-déc-20	31-déc-19	31-déc-18
1	+ Intérêts et produits assimilés	11 681 466 014,05	11 568 550 302,34	11 700 325 817,69
2	- Intérêts et charges assimilés	3 281 246 011,27	2 922 865 343,57	3 287 708 158,82
3	+ Commissions (produits)	745 515 031,82	887 283 627,78	1 195 850 346,63
4	- Commissions (charges)	352 036 216,72	379 770 009,91	355 155 712,42
5	+ Produits des autres activités	2 207 113 877,28	4 250 763 827,57	2 679 373 538,69
6	- Charges des autres activités	142 424 125,00	113 172 078,80	83 052 118,54
7	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 858 388 570,16**	**13 290 790 325,41**	**11 849 633 713,23**
8	- Charges générales d'exploitation	3 400 229 704,29	3 516 546 885,24	3 270 618 353,58
9	- Dot.Amort.et pertes de valeurs	280 848 744,56	267 542 329,33	268 528 454,68
10	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**7 177 310 121,31**	**9 506 701 110,84**	**8 310 486 904,97**
11	- Dot.Prov., pertes de valeurs et créances	2 037 725 425,52	1 226 792 081,20	1 412 541 027,87
12	+ Reprises de prov., pertes de valeurs et récup	527 330 268,06	334 440 558,14	383 216 961,18
13	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 666 914 963,85**	**8 614 349 587,78**	**7 281 162 838,28**
14	**RESULTAT AVANT IMPÔT**	**5 666 914 963,85**	**8 614 349 587,78**	**7 281 162 838,28**
15	- Impöts sur les résultats et assimilés	1 439 260 497,71	2 281 104 521,89	2 114 591 255,07
16	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4 227 654 466,14**	**6 333 245 065,89**	**5 166 571 583,21**
17	**TOTAL Produits**	**15 161 425 191,21**	**17 041 038 315,83**	**15 958 766 664,19**
18	**TOTAL Charges**	**10 933 770 725,07**	**10 707 793 249,94**	**10 792 195 080,98**

الملحق 03: المخصصات الموجهة لتغطية الديون المتعثرة لسنة 2018-2020

GL_CODE	Description Longue	Solde 2020	Solde 2019	Solde 2018
299003	**Prv. Mourabaha 30 %**	-	-	-
299005	**Prv. Mourabaha 50 %**	-	-	-
299010	**Prv. Mourabaha 100 %**	1 783 199 636,21	1 430 650 117,09	1 341 774 048,93
299103	**Prv. Moucharaka 30 %**	-	-	-
299105	**Prv. Moucharaka 50 %**	-	-	-
299110	**Prv Moucharaka 100 %**	159 486 067,88	85 333 581,38	2 135 433,75
299203	**Prv. Salam 30 %**	-	-	-
299205	**Prv. Salam 50 %**	-	-	-
299210	**Prv. Salam 100 %**	320 843 610,68	312 601 554,67	261 380 274,71
299303	**Prv. Istisnah 30 %**	-	-	-
299305	**Prv. Istisnah 50 %**	-	-	-
299310	**Prv. Istisnah 100 %**	81 402 702,19	54 822 685,71	14 750 867,41
299403	**Prov. Ijara 30 %**	-	-	-
299405	**Prov. Ijara 50 %**	-	-	-
299410	**Prov. Ijara 100 %**	1 160 855 620,38	622 665 821,94	418 555 219,90
299463	**Prov Ijara Corp 30 %**	-	-	-
299465	**Prov Ijara Corp 50 %**	-	-	-
299470	**Prov Ijara Corp 100%**	2 204 087 118,78	1 298 061 347,29	843 021 965,60
299503	**Prv Kard Hassan 30 %**	-	-	-
299505	**Prv Kard Hassan 50 %**	-	-	-
299510	**Prv K/Hassan 100 %**	2 528 727,31	2 528 727,31	2 528 727,31
299603	**Prv Moussaouama 30 %**	-	-	-
299605	**Prv Moussaouama 50 %**	-	-	-
299610	**Prv Moussaouam.100 %**	-	-	-
299703	**Prov.D/Divers à 30%**	-	-	-
299705	**Prov.D/Divers à 50%**	84 737 243,35	76 788 052,57	68 949 347,83
299710	**Prov.D/Divers à 100%**	-	-	2 082 115,67
299803	**Prv Prêts persl. 30%**	-	-	-
299805	**Prv Prêts persl. 50%**	-	-	-
299810	**Prv Prêts persl 100%**	1 471 865,60	1 471 865,60	1 474 865,60
	Total	**5 798 612 592,37**	**3 884 923 753,55**	**2 956 652 866,71**

الملحق 04: الديون المتعثرة لسنة 2018-2020

GL_CODE	Description Longue	Solde 2020	Solde 2019	Solde 2018
287002	Imp Mhb véh partic.	- 727 136 010,26	- 545 078 747,79	- 478 491 988,95
287004	Imp Mhb Véh epargnt	- 295 973,52	- 295 973,52	- 295 973,52
287005	Imp Mhb. Véh HMA	- 1 965 057,70	- 1 986 902,18	- 2 048 257,18
287006	Imp Mhb véh. frs/clt	- 114 518,14	- 114 518,14	- 167 638,07
287008	Imp Mhb. Véh Retail	- 27 653 628,79	- 27 907 451,30	- 27 907 451,30
287009	Imp Mhb. Véh Corp.	- 8 984 619,85	- 10 907 084,75	- 8 984 619,85
287011	Imp Mhb. equip Ret.	- 7 974 864,35	- 8 288 494,12	- 8 288 494,12
287012	Imp Mhb equip Corp.	- 44 023 740,29	- 43 015 580,49	- 87 329 795,24
287019	Imp Mba. Rééchelonné	- 29 690 976,59	- 23 154 656,46	- 81 650 193,17
287201	Imp Salam exploit.	- 906 157 239,37	- 1 261 475 946,03	- 859 525 697,41
287202	Imp Salam investis.	- 3 330 351,62	- 5 140 176,00	- 11 486 211,42
287204	Imp Salam rééchelon	- 1 090 755 931,05	- 695 508 878,90	- 575 535 924,35
287301	Imp Ist. logt dép.	- 618 528,05	- 66 561,33	- 297 703,75
287302	Imp Ist. immobilier	- 1 847 642,70	- 7 328 430,25	- 4 154 504,64
287303	Imp Ist. production	-	-	- 7 111 605,30
287304	Imp Ist. logt éparg	-	- 74 006,59	- 74 006,59
287305	Imp Ist. logt n/épar	- 815 012,14	- 1 759 467,55	- 1 244 285,50
287307	Imp Ist.promo immobi	- 52 517 654,49	- 27 611 053,51	- 5 056 914,67
287308	Imp Ist.rééchelonnée	- 9 847 977,21	- 3 849 727,22	-
287401	Imp Ijara ret épar	- 1 873 398,30	- 1 182 630,91	- 859 453,76
287402	Imp Ijara ret n/épar	- 96 753 845,50	- 54 286 284,00	- 34 092 331,78
287403	Imp Ijara ret parlem	- 106 178,97	- 36 257,71	-
287404	Imp Ijara ret persl	- 1 085,31	- 44 490,23	- 123 186,45
287405	Imp Ij Msfa fi edma	- 2 660 079,84	- 1 854 019,56	- 1 316 509,91
287406	Imp Micro .Ijara	- 841 379,13	- 841 379,13	- 841 379,13
287451	Imp Ijara véhic Corp	- 311 287 197,29	- 260 142 986,42	- 227 012 117,40
287452	Imp Ijara equip Corp	- 176 687 797,31	- 190 572 954,14	- 143 108 350,92
287453	Imp Ijara immob Corp	- 420 749 885,23	- 412 384 616,56	- 177 839 395,44
287454	Imp Ijara prom immob	- 178 342 045,42	- 284 520 034,09	- 178 410 850,73
287456	Imp Ij Msfa fi edm P	- 396 633,94	- 512 744,74	- 93 830,43
287602	Imp Moussa. invest	- 72 295 064,39	- 51 790 002,04	- 68 720 082,23

287603	Imp Moussa. Rééchel	- 170 859 356,45	- 37 102 490,00	- 16 423 867,14
287604	Imp.mous.remise doc	- 82 667 060,76	- 38 841 162,42	- 55 047 720,59
287701	Imp sur Op Monétique	- 13 346,77	- 13 346,77	- 13 346,77
287702	Imp sur Instr. Paiem	- 63 856 439,22	- 63 874 771,07	- 66 054 920,99
287703	Imp s/eng à honor HB	- 1 103 318,92	- 1 103 318,92	- 1 142 531,17
287999	Réajustement impayés	- 5 125 218 055,59	- 1 302 096 391,49	- 1 826 194 139,02
	Total	9 619 441 894,46	5 364 763 536,33	4 956 945 278,89

الملحق 05: حقوق أصحاب ودائع الاستثمار لسنة 2018-2020

		Solde 2020	Solde 2019	Solde 2018
225002	BDC anonymes 3M	1 497 350 000,00	2 076 750 000,00	8 189 800 000,00
225003	BDC anonymes 6M	1 105 010 000,00	1 214 510 000,00	2 204 610 000,00
225004	BDC anonymes 9M	-	-	-
225005	BDC anonymes 12M	10 909 290 000,00	12 964 610 000,00	16 570 490 000,00
225006	BDC anonymes 18M	-	-	-
225007	BDC anonymes 24M	1 625 310 000,00	2 258 910 000,00	1 760 410 000,00
225008	BDC anonymes 36M	946 560 000,00	379 100 000,00	767 150 000,00
225009	BDC anonymes 48M	559 000 000,00	530 970 000,00	607 470 000,00
225010	BDC anonymes 60M	6 040 210 000,00	6 334 010 000,00	1 600 810 000,00
225011	BDC anonymes > 60M	55 000 000,00	5 000 000,00	5 020 000,00
225102	BDC nominatifs 3M	372 600 000,00	411 900 000,00	137 900 000,00
225103	BDC nominatifs 6M	104 010 000,00	135 510 000,00	10 510 000,00
225104	BDC nominatifs 9M	-	-	-
225105	BDC nominatifs 12M	7 201 080 000,00	10 401 560 000,00	10 178 690 000,00
225106	BDC nominatifs 18M	20 000,00	20 000,00	230 000,00
225107	BDC nominatifs 24M	1 168 580 000,00	1 863 160 000,00	1 411 500 000,00
225108	BDC nominatifs 36M	211 810 000,00	307 110 000,00	753 310 000,00
225109	BDC nominatifs 48M	51 820 000,00	631 930 000,00	656 940 000,00
225110	BDC nominatifs 60M	4 514 500 000,00	372 500 000,00	652 500 000,00
225111	BDC nominatifs > 60M	31 000 000,00	31 260 000,00	33 260 000,00
961161	BDC reçus en gage	13 528 470 000,00	11 447 290 002,00	13 750 610 000,00
961170	BDC Confr Reçu Gage	490 500 000,00	334 500 000,00	130 500 000,00
224110	DAT en dinars 3M	200 400 000,00	200 400 000,00	400 000,00
224120	DAT en dinars 6M	59 282 000,00	66 700 000,00	48 570 000,00
224130	DAT en dinars 9M	2 280 000,00	2 280 000,00	-
224140	DAT en dinars 12M	564 786 285,26	473 756 285,26	410 256 285,26
224150	DAT en dinars 24M	114 349 000,00	91 699 000,00	85 699 000,00
224160	DAT en dinars 36M	150 700 000,00	120 000 000,00	120 000 000,00
224170	DAT en dinars 48M	-	-	-
224180	DAT en dinars 60M	691 727 768,00	661 727 768,00	683 227 768,00
224185	DAT en dinars > 60M	390 000 000,00	370 000 000,00	370 000 000,00
	TOTAL	52 585 645 053,26	53 687 163 055,26	61 139 863 053,26

الملحق 06: حصة المودعين من الأرباح لسنة 2018-2020

Rémunérations des comptes de clientèle	Solde 2020	Solde 2019	Solde 2018
Profits servis sur comptes devises	-	-	-
Profits servis sur comptes PREG	28 393 469,62	30 285 273,17	29 083 642,54
Profits servis sur comptes livrets	1 758 461 016,41	1 524 897 513,32	1 459 879 947,46
Profits servis sur comptes à terme	88 307 726,46	64 066 361,93	56 638 739,68
Profits servis sur BDC anonymes	880 984 259,87	887 894 519,44	914 880 732,88
Profits servis sur BDC nominatifs	525 099 538,91	415 721 675,71	347 225 096,26
Fond de régulation des profits clientèle	-	-	480 000 000,00
TOTAL	**3 281 246 011,27**	**2 922 865 343,57**	**3 287 708 158,82**

ملخص:

إن خصوصية العمل المصرفي وحساسيته للمخاطر المصرفية يعد من أكبر العوائق التي تحدد استمرار المؤسسات المالية على رأسها البنوك، ولكون البنوك الإسلامية تتميز بطبيعة إيديولوجية مميزة مما يجعلها تتعرض لمخاطر تتعلق بطبيعة نشاطها كونها مؤسسة مصرفية إلى جانب مخاطر ناتجة عن طبيعتها الأيديولوجية، جعل هذه الأخيرة تولي اهتماما بالغا وعناية كبيرة لإدارة المخاطر، ولهذا تم تطوير أنظمة انذار مبكرة تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النشاط المصرفي والعمل على سلامة المالية واستقرار النظام المالي وتساعد على اكتشاف مدى قابلية القطاع المصرفي للتعرض للأزمات. ومن أهم الأنظمة المقدمة في هذا المجال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS .

كلمات مفتاحية: المخاطر المصرفية، أنظمة انذار مبكرة، إدارة المخاطر، سلامة المالية، استقرارالنظام المالي، نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS